S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3138
19 November 1992

ARABIC

مجلس الأمن

UN LIBRARY

NOV 23 1992

UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٤٠

الرئيس :	السيد إردوس	(هنغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	إكوادور	السيد أيالا لاسو
	بلجيكا	السيد نوتردام
	الرأس الاخضر	السيد جيس
	زمبابوي	السيد ممبنغفوي
	الصين	السيد لي داويو
	فرنسا	السيد لدسوس
	فنزويلا	السيد أريّا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	النمسا	السيد هوهنفلنر
	الهند	السيد غاريخان
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد بركنس
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٠

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في ليبريا

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لبنن لدى الامم المتحدة (S/24735)

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من وزير خارجية ليبريا (S/24825)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أعلم أعضاء المجلس بأنه وصلني من ممثلي بنن وبوركينا فاصو وتوغو والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا ومصر وموريشيوس ونيجيريا رسائل يطلبون فيها المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس ، ووفقا لما جرت عليه العادة اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة الممثلين للمشاركة في المناقشة من دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أرحب بوزير الشؤون الخارجية والتعاون في بنن ، وأدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس .

أرحب بوزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة لليبريا ، وأدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد هولو (بنن) والسيد ماشيوس (ليبريا) مقعدين على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد سانون (بوركينا فاصو) ، والسيد نتشاب (توغو) ، والسيد سيسي (السنغال) ، والسيد كوروما (سيراليون) ، والسيد كيتي جابانغ (غامبيا) ، والسيد دنكوا (غانا) ، والسيد كوياتي (غينيا)

والسيد إسي (كوت ديفوار) ، والسيد العربي (مصر) ، والسيد بيرثوم (موريشيوس) ، والسيد نوشوكو (نيجيريا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يبدأ مجلس الامن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الامن استجابة للطلبين الواردين في الرسالتين المؤرختين ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ والموجهتين إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لبنن لدى الامم المتحدة (S/24735) ، ومن وزير خارجية ليبريا (S/24825) .

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق S/24811 و S/24812 و S/24815 ، المؤرخة في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ على التوالي ، والموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لبنن لدى الامم المتحدة .

المتكلم الاول هو وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بنن السيد شيودور هولو ، وأعطيه الكلمة .

السيد هولو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني ، سيدي ، أن أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة لوفد المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا التي أتشرف بتوجيهها هنا ، وذلك بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . أن الدور الذي تضطلعون به على رأس هذه الهيئة الهامة في منظومة الامم المتحدة قد رحب به باحترام كبير جميع الذين يرون في بلادكم هنغاريا ملتقى حضارة عريقة وثقافة عظيمة ، وهي بلد كسب اعجاب العالم أجمع من خلال الاسلوب المؤثر الذي يضفي على الديمقراطية ، بعدا حديثا .

وأود أيضا أن أعبر لسفير فرنسا جان برنارد ميريمه ، الذي وجه أعمال المجلس الشهر الفائت ، عن تقديرنا للنوعية التي اتسمت بها رئاسته . وإنني لن أتحدث باستفاضة عن العلاقات الممتازة التي تربط بلده بجميع البلدان الاعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، إنها ، باختصار ، علاقات مثالية .

وأتقدم إليك ، سيدي الرئيس وإلى جميع أعضاء المجلس الآخرين ، لأعرب باسم رئيس جمهورية بنن صاحب الفخامة السيد نيسيفور سوغلو الرئيس بالإنابة لسلطة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، عن عميق تقديرنا وامتناننا لقبولكم عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن المكرس للمأساة الدائرة حاليا في ليبريا أن تواجدكم في هذه القاعة ، بالرغم مما أعرفه عن التزاماتكم الكثيرة ، يشهد على عزم واصرار مجلس الأمن على أن يتحمل تماما المسؤولية المنوطة به من جانب الدول الأعضاء ، بموجب الأحكام ذات الصلة من الميثاق ، وهي صيانة السلم والأمن الدوليين .

والمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ترحب بالاهتمام والدعم الدائمين اللذين حصلت عليهما ، باستمرار من منظمة الأمم المتحدة في جهودها لإحلال السلم في ليبريا وفي هذا الصدد ، يتعين علينا أن نشير إلى بياني مجلس الأمن المؤرخين ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ و ٧ أيار/مايو ١٩٩٢ اللذين يدعوان الأطراف المتحاربة للتعاون حتى تتوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع .

وفي هذا الإطار علينا أيضا أن نشير إلى تلك الجهود المشهودة للأمين العام التي تهدف إلى تعبئة المساعدة الإنسانية الدولية المكرسة للتخفيف من معاناة آلاف الضحايا الأبرياء بسبب الجوع والاغتصاب والقتل والخطف وجميع أنواع العنف الأخرى .

إن أملنا كبير في أن يؤدي هذا الاجتماع إلى اتخاذ قرارات حاسمة يسمح تنفيذها في النهاية بأن يتمكن شعب ليبريا ، بعدما عانى من الحرب الأهلية القاتلة لسنوات طويلة ، من أن يأمل في مستقبل أفضل .

إن الحرب الأهلية في ليبريا ترجع إلى عام ١٩٨٩ . أنها كفاح مسلح للاستيلاء على السلطة السياسية ومن زعمائه الجبهة الوطنية القومية لليبريا بزعامة السيد تشارل تايلور ، وحركة التحرير المتحدة للديمقراطية التي تستلهم رئيس ليبريا السابق الذي قتل في هذه الحرب .

ومنذ بداية الأعمال القتالية ، ان رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا قاموا ، سواء من الناحية الفردية أو في

إطار المجموعة ، بمبادرات متعددة ترمي جميعها إلى التسوية السلمية للصراع الليبري . وأريد أن أذكر المجلس بالمراحل الرئيسية :

أولا ، في ٦ و ٧ أيار/مايو ١٩٩٠ ، اجتمعت اللجنة الدائمة للوساطة التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في بنجول في جمهورية غامبيا ، واتخذت قرارات هامة تتصل بإحلال وقف إطلاق النار ، وإنشاء فريق رصد وقف إطلاق النار في ليبريا التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، وتشكيل حكومة انتقالية ، وإنشاء صندوق خاص للطوارئ لعمليات المجموعة الاقتصادية ، وتشكيل فريق مراقبين تابع للمجموعة الاقتصادية لمراقبة الانتخابات العامة والانتخابات الرئاسية .

وفي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، عقد اجتماع استثنائي لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في باماكو ، مالي واعتمد خطة سلام لليبريا ودول منطقة غربي افريقيا دون الاقليمية برمتها .

وأخيرا ، إن الاجتماع الرابع في ياموسوكرو في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ واجتماع جنيف في نيسان/ابريل ١٩٩٢ يشكلان تطورا بارزا في الجهود التي بذلتها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا لاحلال السلام العادل والدائم في ليبريا ، لانه إذا كانت النتائج التي نجمت عن هذه الاجتماعات قد دخلت فعلا حيز التنفيذ ، فإنها ستسهم الى حد كبير في تحقيق الاهداف التي حددها لليبريا كبار المسؤولين لمنظمتنا دون الإقليمية .

وفي الواقع ، إن كل الاطراف الليبرية المتقاتلة كانت قد قبلت طرائق تنفيذ خطة السلام المقترحة عليهم ، ولا سيما تجميع كل القوات المسلحة ونزع أسلحتها تحت رقابة فريق المراقبة التابع للمجموعة وتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية تحت إشراف المراقبين الاجانب .

لكن أحكام خطة السلام للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا التي أثارت آمالا عريضة بعودة السلم الدائم ووضع حد للمعاناة المتزايدة للشعب الليبري ، واجهت صعوبات عديدة بسبب الانتهاكات المتعددة التي تعرضت لها من جانب احدى الفصائل المتقاتلة ، الجبهة الأهلية الوطنية لليبريا التابعة للسيد تشارلس تيلور .

ورغم النداءات المتعددة لوقف اطلاق النار ، استمر القتال ، وبصفة خاصة مع دخول الحزب المعروف باسم الحركة الموحدة من أجل تحقيق الحرية والديمقراطية في ليبريا الصراع .

وخلال مؤتمر القمة الخامس عشر للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الذي عقد في داكار من ٢٧ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، أكد رؤساء الدول ، أو الحكومات من جديد التزامهم بالعمل احتراما لاتفاق ياموسوكرو الرابع . وقد حددت فترة شهر للقيام بعمليات نزع سلاح القوات وتحديد أماكنها . واتفق أيضا على أنه في نهاية هذه الفترة

ستتخذ تدابير جديدة لفرض احترام هذه القرارات على الأطراف المختلفة ، إذا اتضحت نيتها في خرق الاتفاقات .

وفي هذه القمة ، تشرفت بنن بتولي رئاسة مجموعتنا لمدة سنة . وانطلاقا من الايمان بأن سبيل السلم والأمن هو السبيل الوحيد الواضح من أجل التكامل الاقتصادي الذي لا غنى عنه لمنطقتنا دون الاقليمية ، فإن الرئيس نيسيفور سوغلو ، بدأ ، منذ اليوم التالي لاختتام المؤتمر الخامس عشر ، سلسلة من الأنشطة التي تهدف أولا الى اعلام الأطراف المتقاتلة رسميا ، بما فيها الجبهة الأهلية الوطنية لليبريا وحركة التحرير المتحدة بقرارات قمة داكار وأن يزيد من وعيهم بضرورة احترام خطة عمل السلام واتفاق ياموسوكرو الرابع .

وقد اتصل الرئيس الحالي بالأمين العام للأمم المتحدة ليحصل من مجلس الأمن والمجتمع الدولي على مساعدتهما ومساندتهما لكافة الاجراءات التي تتخذها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بهدف احلال السلام في ليبريا .

ووفقا لقرارات قمة داكار ، عقد الاجتماع المشترك الأول للجنة التوفيق ولجنة الخمس المشكلتين لحل الصراع الليبري في كوتونو في بنن في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ .

وبعد ذلك الاجتماع ، وجه نداء جديد الى الأطراف المتقاتلة حتى تحترم وقف اطلاق النار ابتداء من ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ في منتصف الليل على كل الأراضي الليبرية . ولهذا الغرض ، كلفت مجموعة المراقبة التابعة للاتحاد بمتابعة احترام وقف اطلاق النار من جانب الأطراف المعنية . وحددنا فترة سماح قدرها ١٥ يوما للتنفيذ الكامل لأحكام اتفاق ياموسوكرو الرابع في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

وشكلت لجنة متابعة ، من بنن ، وبوركينا فاصو ، وتوغو ، والسنغال ، وغامبيا ، وغانا ، وغينيا ، وكوت ديفوار ، ونيجيريا . وهذه اللجنة التي سميت لجنة التسع تشكل الوفد الوزاري الذي أتشرف اليوم بقيادته . وقد كُلفت اللجنة ، قبل خمسة أيام من انتهاء فترة السماح المقدرة ب ١٥ يوما ، بتقييم مستوى تنفيذ الأطراف

لقرارات كوتونو ؛ وإذا ظلت الحالة على ما هي عليه ، خولت اللجنة تنفيذ قرار كوتونو بالكامل فيما يتعلق بفرض الجزاءات على الاطراف المتحاربة التي لم تمتثل لاحكام اتفاق ياموسوكرو الرابع . وتهدف هذه الجزاءات محاصرة كل مناطق الدخول من الارض والبحر والجو الى ليبريا ، لمنع توصيل العتاد العسكري الى تلك الاطراف وتصدير المنتجات من المناطق التي تسيطر عليها في ليبريا .

ورغم مختلف التدابير التي اتخذناها في كوتونو بأمل إنهاء فظائع الحرب المدنية التي سقط ضحيتها بالفعل آلاف الارواح ، لا يزال هناك خطر جسيم بأن تنتشر الحرب لتشمل كل منطقة غرب افريقيا إذا كانت الاطراف المتقاتلة لا تزال تصر ، انتهاكا للقانون الانساني الدولي ، على استخدام لغة القوة والسلاح بدلا من الحوار والعقل .

وتجد قوات المجموعة نفسها في موقف صعب للغاية عاجزة تماما عن تنفيذ مهمتها ، بل إنها تتعرض لهجمات مسلحة من جانب قوات تشارلس تيلور الجبهة الاهلية الوطنية لليبريا وسقط من بين صفوفها العديد من الضحايا .

وفي ظل هذه الظروف عقد يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في أبوجا اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات للجنة المتابعة - لجنة التسع - وأصدرت القمة نداء جديدا لوقف اطلاق النار فورا بدءا من منتصف الليل في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . ودعا رؤساء الدول أو الحكومات أيضا الامين العام للامم المتحدة لتعيين ممثل خاص للعمل مع المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا لتنفيذ خطة السلام الخاصة بليبريا .

ولاحظت القمة ، بصفة خاصة ، أن فترة السماح التي حددها اجتماع كوتونو قد انتهت ، وأن الاطراف لم تنفذ أحكام اتفاق ياموسوكرو الرابع . ونتيجة لذلك ، فإن رؤساء الدول أو الحكومات اعتبروا أن قرارهم الخاص بالجزاءات قد أصبح ساري المفعول ضد جميع الاطراف المتحاربة ابتداء من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

لقد كانت هذه الخطوات الفعالة ضرورية لوضع حد لهذه الحرب الاهلية التي يهدد تمرارها السلم والامن في منطقة غرب افريقيا دون الاقليمية ، وبالتالي السلم والامن دوليين . لهذا السبب ، فقد عهد الى وزراء خارجية الدول الاعضاء في لجنة التسعة ، حاضرين هنا ، بمهمة الاتصال بمجلس الامن في أقرب وقت ممكن لشرح تفاصيل المقرر متعلق بفرض الجزاءات وطلب دعمه الراسخ لجعل المقرر ملزما للمجتمع الدولي .

إن عقد هذا الاجتماع يحتم علينا التوصل الى نتيجة مريرة هي أن ليبريا توغل لكل تدريجي في حرب شاملة . ويقع الشعب البرئ لهذا البلد ضحية القصف والمشقة المرض والمجاعة .

وتقتضي هذه الحالة المأساوية عملا سريعا وفعالا يحدو حكومتنا أمل وطيد في أن تخذه مجلس الامن ويقوم بتنفيذه . وهذا العمل ، في رأينا ، يشمل ما يلي من جملة مور : أولا ، الامتثال الفعال لوقف اطلاق النار المتفق عليه من قِبَل رؤساء دول لمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ؛ ثانيا ، جميع أفراد الفصائل المتحاربة ونزع سلاحها ؛ ثالثا ، تعيين ممثل خاص من قِبَل لامين العام ؛ رابعا ، فرض حظر شامل على الاسلحة ضد ليبريا باستثناء الاسلحة لمرسلة لاستعمال فريق الرصد التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ؛ امسا ، حظر تصدير ما تمتلكه ليبريا من موارد من قِبَل الاطراف المتحاربة من لمناطق التي تسيطر عليها . وهذه التدابير من شأنها أن تهيئ الظروف التي ستسمح تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية في ليبريا .

وتحقيقا لهذا الهدف ، فاننا نطلب الى مجلس الامن أن يبقي هذه المسألة قيد لنظر حتى يتسنى إقرار السلم بشكل كلي في بلد كان من بين البلدان الافريقية الثلاثة لتي وقعت على ميثاق سان فرانسيسكو .

علاوة على ذلك ، نعتقد أن التطورات المثيرة للقلق التي حدثت في هذه الحالة تتطلب زيادة المساعدة الانسانية . ومن ثم نحبذ أن تتابع على الفور الخطوات المختلفة التي تتخذ في هذا الاطار . والشعب الليبري الذي أنهكته الحرب الاهلية الى حد كبير يتوقع من المجتمع الدولي أن يدعم جهود المجموعة الاقتصادية لدول غربي

افريقيا في ليبريا وذلك بالموافقة على تطبيق الجزاءات ضد كل الأطراف المتحاربة التي لاتزال مستمرة في انتهاك اتفاقات السلم .

إن المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا التي يتشرف وفدنا بتمثيلها هنا على اقتناع راسخ بأننا بعملنا هذا سنتمكن من أن نبين لكل الشعوب أن التضامن الدولي يمكن في واقع الأمر أن يساعد على تهيئة مناخ يسوده سلم دائم في قارتنا بوجه عام وفي منطقتنا دون الاقليمية بوجه خاص ، وهي جزء لا يتجزأ من جنوب المحيط الاطلسي الذي أعلنته الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ منطقة سلم وتعاون تضم ٢٣ بلدا من افريقيا وأمريكا اللاتينية .

ويشكل الدعم المستمر الذي تقدمه منظمة الوحدة الافريقية مصدر تشجيع لرؤساء دول وحكومات تلك المنطقة دون الاقليمية . والشيء ذاته يقال بالنسبة للدعم المقدم من قِبَل حركة عدم الانحياز مما يتضح في النتائج التي توصل اليها مؤتمر القمة الأخير المعقود في جاكارتا في أيلول/سبتمبر من هذا العام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير الخارجية والتعاون في بنن على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي وزير خارجية الحكومة المؤقتة في ليبريا ، فخامة السيد غابرييل باكوس ماشيوس ، وأعطيه الكلمة .

السيد ماشيوس (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسجل تقديرنا لعقد مجلس الأمن لمناقشة مسألة ليبريا .

تقبلوا شكري ، سيدي الرئيس ، على ما اسبغتموه عليّ من شرف بمخاطبة المجلس بشأن الحالة في ليبريا والادلاء ببعض التعقيبات على مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم .

وأود أن أشيد بالمجلس على الدعم الذي قدمه في وقت سابق لمبادرات السلم المطروحة من قِبَل المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في ليبريا كما يتضح ذلك في البيانين الصادرين عن المجلس في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، و ٧ ايار/مايو ١٩٩٢ . ويوضح هذان البيانان إدراك المجلس للتهديد الذي تشكله الأزمة الحالية في ليبريا للسلم والأمن في منطقة غرب افريقيا دون الاقليمية .

وباسم شعب ليبريا ، أجد لزاما عليّ أن أدلي بتعقيب محزن هو أن هذين البيانين هما أقصى ما حصلت عليهما ليبريا ، وهي أحد الاعضاء المؤسسين للامم المتحدة وأمة طالما هبت لنداء الواجب الدولي ، من مجلس الامن في أصعب مرحلة في تاريخها . وبطبيعة الحال ، من الفضائل التي تحسب للامم المتحدة المساعدة الانسانية التي تقدمها استجابة لحالات الطوارئ والتي لا نملك حيالها سوى الثناء .

في عام ١٩٩٠ ، وفي ذروة الصراع الاهلي الليبري انقسم الرأي العام الدولي بشأن ليبريا بين حتميات التدخل الانساني من جهة ، وأهمية التأكيد على المفاهيم التقليدية للسيادة ، وإن انطوى ذلك على مفارقة تاريخية ، من جهة أخرى .

وفي ذلك الوقت بالذات اتخذ قادة الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، بفضل ما يتمتعون به من حكمة ومشاعر انسانية ، القرار الجريء والشجاع بوزع فريق الرصد التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في ليبريا .

وبطريقة حاسمة ، عمل فريق الرصد هذا على تأمين وقف اطلاق النار في حرب استنزاف ذات ثلاثة أطراف . ولقد أنقذت الشعب الليبري من الفناء . لذا ، سنكون ممتنين الى الابد للدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، وخاصة حكومات وشعوب نيجيريا وغانا والسنغال وغينيا وسيراليون وغامبيا ومالي المشاركة في فريق الرصد .

وبالاضافة الى فريق الرصد التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الذي يضطلع بمسؤولية الحفاظ على الامن ، دعت خطة السلم التي وضعتها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الى تشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية . وقد اعتبرت خطة السلم التي صيغت بالتشاور مع الليبريين الحكومة المؤقتة هذه اطارا شاملا يضم كل الاطراف المتحاربة والاحزاب السياسية ومختلف المجموعات ذات المصلحة في البلد . وقد وجدت كل هذه العناصر والاتجاهات ، باستثناء الجبهة الوطنية القومية لليبريا ، أساسا مشتركا وشكلت حكومة مؤقتة لادارة البلد . وكانت الولاية التي أناطها المؤتمر الوطني بالحكومة المؤقتة اعادة السلطة المدنية وتنظيم اعادة توطين اللاجئين الليبريين وإعداد البلد لانتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف دولي في غضون عام واحد .

بيد أن هذه الآفاق المشجعة للانتخابات كان يقوضها ويخربها باستمرار الفصيلة الشائرة الرئيسية ، الجبهة الوطنية القومية لليبريا ، التي ثبت أن لديها جدول أعمال مختلفا . والاختلافات القائمة بين تلك المجموعة وجميع الليبريين الآخرين هي حول مسائل السلطة ، سلطة الدولة ؛ ليس مَن يمارسها ، ولكن كيفية الحصول عليها . ولحسم هذه الاختلافات ، عقدت المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بضعة اجتماعات : من باماكو ، مالي ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، والى لومي ، توغو ، في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩١ ؛ والى مونروفيا ، في آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٩١ ؛ وبعد ذلك أربعة اجتماعات في ياموسوكرو ، في كوت ديفوار ، بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، التي تتوجت باتفاق ياموسوكرو الرابع المبرم في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

إن المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا إذ كانت المشكلة الليبرية شاغلها الرئيسي ومعطلها المهيمن عن مسائل التنمية أثناء العامين ونصف العام الماضية ، بذلت كل جهد ممكن لكفالة إيجاد حل سلمي للأزمة الليبرية . حقا أن الليبريين لن يتوصلوا الى السلم إلا عن طريق المفاوضات . ولكن هذا بالتحديد ما كانت المجموعة تسعى الى تحقيقه . فلقد تفاوض الليبريون ، وقد أبرمت اتفاقات . وكانت المشكلة هي افتقار الجبهة الوطنية القومية لليبريا الى الارادة لتنفيذ القرارات التي تم التوصل اليها .

ونتائج المفاوضات فيما بين الليبريين مبينة في اتفاق ياموسوكرو الرابع المبرم في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ . فهو ينص ، ضمن جملة أمور ، على تجميع المقاتلين في معسكرات ونزع سلاحهم تحت رقابة فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، وإنشاء لجنة انتخابية ومحكمة عليا مخصصة ، قد تحال عليها استئنافات ناجمة عن نزاعات حول الانتخابات ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف ورقابة دوليين . وقد اتفق على أن العملية ستكتمل في غضون ستة أشهر ، أي بحلول نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

ولكن هذا كله كان مجرد تعليل النفس بالتمنيات ، نظرا الى أن الاحداث قد أثبتت أن الجبهة الوطنية القومية لم تنبذ أبدا جدول أعمالها العسكري أو سعيها الى تأمين السلطة بقوة السلاح .

وبغية تعزيز استعداد الجبهة الوطنية القومية للتعاون ، سعت الحكومة الانتقالية الى اتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية : كفلنا التزامات أكيدة من بعض البلدان بالمساعدة في تمويل تسريح المقاتلين وإعادة تأهيلهم ، وأعلنا العفو ، لتعزيز آفاق المصالحة ؛ وكفلنا توفر الاغذية لمساعدة الجبهة الوطنية القومية في تجميع قواتها في معسكرات . ولمنح الثقة للجبهة فيما يتصل بالانتخابات المعلقة ، عرضنا عليها منصب الرئيس وكذلك مقاعد الاغلبية في اللجنة الانتخابية .

ولكن هذه العروض لم تؤد الى تليين تعنت الجبهة ، وكما لو كانت مشاكلنا غير كافية ، أدى موقفها الى تحريك ظهور قوة رابعة . إن حركة التحرير المتحدة للديمقراطية في ليبريا ، التي تتألف بصورة رئيسية من اللاجئين الليبريين ، قد اشتكت من التحرك البطيء لعملية السلام . وقد أعلنت أنها سترغم بقوة السلاح الجبهة الوطنية القومية على الامتثال لاتفاق ياموسوكرو الرابع . وما برحت الحركة منذ ذلك الحين مشتبكة مع قوات الجبهة ومنتزعة الاراضي منها .

وبالرغم من هذه النكسات ، واصلت بلدان المجموعة الاقتصادية جهودها لايجاد حل للأزمة الليبرية . وقد عُقدت اجتماعات إضافية : في جنيف ، في نيسان/ابريل ١٩٩٣ ؛ وفي داكار في تموز/يوليه ١٩٩٣ ؛ وفي كوتونو ، في آب/أغسطس وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ . ولسوء الحظ ، يبدو أن الموقف اللاتعاوني لقوات الجبهة قد تزايد في تناسب مباشر مع عدد الاجتماعات .

لقد أصبحت أعمالها أكثر جرأة . وقد قتلت بعض الحافظين للسلم ؛ ونزعت أسلحة آخرين واعتقلت مئات الرهائن . وفي ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ ، شنت حربا علنية دون استفزاز على فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي

افريقيا ، بهجوم حاول الاستيلاء على المأوى الآمن مونروفيا ، العاصمة ، وقصفت السكان المدنيين بالمواريخ .

وبفشل الجبهة والحركة في تحقيق وقف لإطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية ، فرضت أخيرا الجزاءات التي كانت قد هددت بها سلطة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية في داكار في تموز/يوليه ١٩٩٣ وقررتها في كوتونو في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ ، في أبوجا هذا الشهر .

وهذا هو جوهر ما أتى بنا اليوم الى هنا . نحن هنا لأن السلم لن يتأتى في ليبريا ما لم تُجرد هذه الأطراف المتحاربة من احتمال حيازة أسلحة إضافية . ولن يتحقق السلام ما لم يجر احتواء قدرتها على شن الحرب . وهذه هي حقيقة حالتنا .

إن الجزاءات التي أعلناها في المجموعة الاقتصادية في قمة أبوجا ملزمة لجميع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا . وندعو هنا الى دعم المجلس لهذه التدابير حتى نكفل الامتثال الدولي الواسع النطاق .

هذه الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها : إن فرضها يتصل بهدف إرغام الأطراف المتحاربة على التخلي عن جدول أعمالها العسكري لصالح اتخاذ جدول أعمال سياسي . ولابد من إرغام هذه القوات على إدراك أن النصر العسكري ليس خيارا وليس ممكنا في ليبريا . ويتعين على مجلس الأمن أن يتصرف بحزم لدعم وتأييد ومساندة الزعماء في غرب افريقيا الذين يواصلون دفع ثمن باهظ حتى يكون لليبريا خيار ديمقراطي .

إن في الحالة الليبرية كل مقومات الحالة التي يمكن أن تتردى الى مواجهة أوسع في غرب افريقيا . وبانتشار آثارها ، فإنها تشكل بالفعل خطرا واضحا وحاليا على سيراليون المجاورة ؛ وهي تحول غرب افريقيا ببطء الى سوق للسلاح .

وكما استجابت منطقة غرب افريقيا دون الإقليمية الى هذه المشكلة دون الإقليمية ، لا ينبغي اعتبار طلب مجلس الأمن بتأييد التدابير التي اتخذتها المجموعة الاقتصادية مجرد نداء : يجب تصوره في سياق مسؤولية المجلس في صون السلم والأمن الدوليين . ولهذا فإننا نوصي الأعضاء باعتماد مشروع القرار بالإجماع .

ونود أن نشكر المجلس مرة أخرى على اهتمامه المستمر بالأزمة الليبرية . ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنسترعي انتباه المجلس الى النداء العاجل الخاص من أجل الأشخاص المشردين في ليبريا الذي أطلقه الأمين العام . وتعاطف المجتمع الدولي ودعمه سيقدران أيما تقدير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل السنغال . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد سيسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية ورئيسها بالإنابة ، الرئيس عبده ضيوف ، أود بداية أن أعبّر عن خالص شكرنا لجميع أعضاء مجلس الامن على استجابتهم السريعة مرة أخرى لطلب افريقيا عقد جلسة بشأن الصراع المستمر في ليبريا . ونحن ممتنون كل الامتنان لكم ، سيدي الرئيس ، ولجميع أعضاء المجلس ، على ما أبديتموه من تفهم واهتمام بشأن واحد من أكثر شواغلنا الحالية إلحاحا .

ومن الواضح أن افريقيا قارة تمر بمرحلة عسيرة ، قارة تجد نفسها في حالة لا تحسد عليها بالمقارنة ببقية العالم . ولكن على الرغم من الصعوبات من كل نوع التي تحيق بقارتنا ، تواصل افريقيا بذل قصارى جهدها من أجل تولي زمام أمرها . وتبذل جهودا عازمة على وجه الخصوص لتحقيق تكامل اقتصادي افريقي حقيقي ، وهو الامر الذي يعتبر حيويا بالنسبة لمستقبل قارتنا .

إن المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا (المجموعة) التي أنشاتها البلدان الستة عشر في منطقتنا قبل سبعة عشرة عاما ، في عام ١٩٧٥ ، تعبّر عن تصميم افريقيا الذي لا يتزعزع على إقامة كيانات اقتصادية ناجعة للتغلب على تخلف قارتنا . وما فتئت المجموعة ، إلى جانب مجموعات اقليمية أخرى ، تقوم بتمهل ولكن بثبات بمهمة طويلة صعبة - لكنها مهمة حيوية لتقدم ورخاء قارتنا .

إن المعاهدة التي أنشئت بموجبها المجموعة الاقتصادية الافريقية ، التي اعتمدتها منظمة الوحدة الافريقية في أبوجا ، نيجيريا ، قبل أكثر من سنة واحدة بقليل ، وعلى وجه التحديد في تموز/يوليه ١٩٩١ ، تجعل من هذه المجموعات الاقليمية الاعمدة الرئيسية لمجموعة مستقبلة تضم القارة باكملها . ومع ذلك ، مافتئت الازمة الليبرية منذ عام ١٩٨٩ تجهض الزخم الذي حققته المجموعة بإعاقتها بشكل كبير قدرة المجموعة على النهوض بمهمتها الا وهي مهمة تحقيق التكامل . إن الكثير من الوقت والكثير من الطاقة والكثير من الموارد التي كان ينبغي أن تكرس لمهام أخرى ملحّة أهدرت بسبب هذه الازمة . وفضلا عن ذلك ، كلما طالت الازمة ستزيد التاخيرات الضارة في

عملية التكامل الاقتصادي التي دونها لا يمكن أن يكون هناك مستقبل ناجع لقارتنا . وهذا هو أحد الاسباب التي من أجلها طلبنا مساندة المجلس واسهامه في تسوية الازمة في ليبريا .

قلت إن هذا هو أحد الاسباب ، ولكن ليس السبب الوحيد . إن الازمة في ليبريا تؤدي إلى أكثر من إبطاء تقدمنا صوب التكامل الاقتصادي . كما أنها ، تشكّل تهديدا حقيقيا لسلم وأمن البلدان الستة عشر التي تتألف منها المجموعة .

إن كل الضرر الذي سببته هذه الازمة إلى ليبريا معروف تماما . ولكن فضلا عن ذلك ، فإن هذه الازمة لها عناصر عديدة تؤدي إلى زعزعة استقرار بلدان المنطقة . أولا ، هناك كميات ضخمة من الاسلحة يجري حاليا تداولها في ذلك الجزء من افريقيا . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه الاسلحة ترافقها مجموعة كبيرة من الخبراء العسكريين من كل نوع ، يقومون أكثر من أي وقت مضى ببيع أنفسهم بشكل سافر للمزايد الذي يعرض أعلى سعر في الاسواق الدولية . وفضلا عن ذلك فإن مئات الالوف من اللاجئين - أكثر من ثلث سكان ليبريا - مبعثرون في شتى البلدان المجاورة لليبريا ، ويشكّلون عبئا لا يطاق بشكل متزايد على تلك البلدان ذات الموارد المحدودة . وعلاوة على هذا ، تجاوزت الحرب حدود ليبريا وبدأت تمتد إلى سيراليون . وربما تمتد غدا إلى بلدان أخرى في المنطقة .

ومن حسن الحظ أن المجتمع الدولي بدأ يشعر بوضوح بهذا الخطر . والمجموعة الاوروبية ومجلس الامن والامين العام للامم المتحدة عكفوا على دراسة الموضوع بطريقة تبيّن تفهمهم الواضح للمشكلة .

وأملنا اليوم أن يساعد المجتمع الدولي المجموعة ، ويساعد بالتالي منظمة الوحدة الافريقية في التماس حل لهذه المشكلة المثيرة للقلق . ومما يسهّل من هذا الامر أن إطارا للتسوية السلمية - في شكل خطة سلم - سبق أن أعدّته بلدان المنطقة دون الاقليمية وذلك ، وأشدد ، بتأييد من جميع أطراف الصراع . بل وأكثر من ذلك تم التوصل إلى توافق في الآراء حتى بالنسبة لترتيبات تنفيذ الخطة . وفي هذا الصدد قال المجلس ، في بيانه بتاريخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٢ ،

"إن اتفاق ياموسوكرو المؤرخ ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ يتيح افضل اطار ممكن لحل النزاع الليبري حلا سلميا ، وذلك بتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبريا" . (S/PV.3071 ، ص ٣)

ومن ثم ، إذا لم تحدث تسوية عسكرية ، الامر الذي نأمل ألا يحدث ، من الطبيعي أن يستخدم الحظر الاقتصادي والحظر على الاسلحة ضد هؤلاء الذين يدوسون بالاقدام على الاتفاقات التي دخلوا فيها طوعا . ومن أجل تلقّي مساعدة المجلس طلبنا عقد هذه الجلسة للمجلس ، لاننا مقتنعون بأن هذا هو أفضل سبيل في المرحلة الحالية للاسهام في تحقيق السلم في ليبريا .

إن الممثل الخاص ، الذي نأمل أن يعيّنه الامين العام ، سيكون بمقدوره اطلاع المجلس على الحالة الحقيقية السائدة في ليبريا ، الامر الذي سيساعده في اتخاذ تدابير مناسبة لايجاد تسوية للصراع .

قلت آنفا إن الافارقة يبذلون جهودا كبيرة ليمسكو بزمام مصير قارتهم بأيديهم . وإن قوة التدخل التابعة للمجموعة تُعد مثالا رائعا على هذا . وإن انشاءها كان نتيجة تجارب لم يسبق لها مثيل ، قامت فيها بلدان منطقة واحدة ، على الرغم من الصعوبات المزمنة التي تواجهها والمهام المحلية الملحّة ، بتعبئة مواردها الشحيحة للقيام بعملية لحفظ السلام انقاذا للارواح وتحقيقا لتسوية سلمية للصراع بين الاشقاء . ولكن في الوقت الحاضر ، فإن الوظيفة الرائعة من جانب قوة غرب افريقيا على مدى السنتين الماضيتين تقوضها بشكل منتظم جبهة تشعر بأنها قوية إلى حد جعل عملية السلم رهينة أهوائها .

إن نجاح هذه الجهود التكميلية للمجموعة والامم المتحدة في ليبريا سوف تحدد إلى حد كبير نجاح التعاون ، المرغوب بشدة ، بين الامم المتحدة والترتيبات الاقليمية سعيا لاستعادة السلم حيث يخرق . هذا هو مبرر وجود الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة ونداء الامين العام للمنظمة في الفصل السابع من تقريره "خطة للسلام" (A/47/277) . لذلك فإن قوة التدخل التابعة للمجموعة تحتاج إلى دعم الامم المتحدة أكثر من أي وقت مضى .

وفي ظل هذه الظروف ، فإننا نأمل أن يكون بمقدور الممثل الخاص للأمين العام، بعد تقييم موضوعي للحالة في الميدان ، أن يتقدم بالتوصيات في هذا الخصوص ، وخاصة فيما يتصل باجراء انتخابات حرة وديمقراطية في ليبريا . ونحن على ثقة من أن المجلس ، المسؤول عن صون السلم والأمن في المجتمع الدولي بأسره ، سيدعمنا في مسعانا من أجل تحقيق السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو وزير خارجية كوت ديفوار . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد إمي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن اضم صوتي الى اصوات الذين سبقوني في الكلام لتقديم التهنئة لكم بمناسبة توليكم منصبكم وللطريقة البارزة التي توجهون بها مناقشات المجلس خلال هذا الشهر .

واسمحوا لي أيضا بأن اتقدم بالتهنئة الحارة الى سلفكم السفير جين - برنارد مريميه الذي ترأس بفعالية كبيرة المجلس خلال الشهر الماضي .

لقد قدم زميلي ممثل بنن الذي تترأس بلاده سلطة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا أهداف المهمة الموكولة الى رؤساء دول المجموعة . وبطبيعة الحال نحن نؤيد البيان الذي أدلى به تأييدا تاما .

لقد طرحت أزمة ليبريا في بضع مناسبات في مجلس الامن ، وصدر بشأنها بيانان رئاسيان مؤرخان في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ و ٧ أيار/مايو ١٩٩٢ ، ومؤخرا صدر بيان الامين العام المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي .

واليوم جئنا الى مجلس الامن كي نطلب - وفقا للرغبة الجماعية لرؤساء دول المجموعة - اسهاما متزايدا من المجتمع الدولي في البحث عن تسوية سلمية لهذا الصراع المدمر الذي خرب منطقتنا دون الاقليمية .

وبالاضافة الى البعد الانساني لهذا الصراع فإنه أيضا يتهدد كل سياسة التكامل الاقتصادي وهي اليوم الهدف الاساسي لمنظمتنا دون الاقليمية .

والواقع انه في المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات المجموعة الذي عقد في بنجول بغامبيا من ٢٨ الى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ درست المجموعة للمرة الاولى مشكلة ليبريا ، حيث كانت الاضطرابات الشديدة العنف تمثل الحياة اليومية لشعب ليبريا منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

وقد كانت لذلك لتدخل من جانب المجموعة في الشؤون الليبريه أصوله في أحكام المادة ٤ باء من بروتوكول المساعدة المتبادلة للمجموعة . وأعدت اللجنة الدائمة

للوساطة التي انشئت في اجتماع قمة بنجول خطة سلام المجموعة من أجل ليبريا . وتقضي الخطة بما يلي : أولا ، الوقف الفوري لإطلاق النار ؛ وثانيا ، تشكيل فريق رصد وقف إطلاق النار ؛ وثالثا ، اقامة حكومة انتقالية ؛ وأخيرا ، إجراء انتخابات رئاسية حرة خلال ١٢ شهرا يرصدها فريق من المراقبين من المجموعة .

وللاسف ، فإن خطة السلام هذه لم تنفذ . ولم تؤد اجتماعات القمة التي تلت ذلك والتي عقدت في باماكو بمالي ، يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وفي لومي من ١١ الى ١٣ شباط/فبراير ١٩٩١ الى أي حل للازمة في ليبريا .

وفي مواجهة المأزق ، وإزاء الاحداث المتكررة على طول الحدود بين ليبريا وسيراليون ، اجتمع رؤساء دول المنطقة دون الاقليمية في ياموسوكرو وطلبوا من الرئيس فيليكس أوفويت - بوايني ، باعتباره عميد زعماء المنطقة ، أن يحاول ايجاد حل لذلك الصراع الذي يدور بين الاخوة ويسبب سفك الدماء في ليبريا .

وتحت رئاسة الرئيس أوفويت - بوايني عينت كوت ديفوار والسنغال وغينيا-بيساو وغامبيا وتوغو في لجنة الخمسة في اجتماع قمة المجموعة في أبوجا لمهمة العمل على أن تستعاد في ليبريا الظروف الملائمة لاستعادة السلم والامن وتهيئة مناخ مؤات لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية .

واجتمت لجنة الخمسة أربع مرات في ياموسوكرو خلال عام ١٩٩١ ومرة واحدة في جنيف . وكل الاتفاقات التي توصل اليها خلال هذه الاجتماعات فيما بين الاطراف المعنية وهي اتفاق ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، والاحكام التي أضيفت اليه في اجتماع عقد في جنيف يومي ٦ و ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ صدقت عليها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا التي اعتبرت أن هذا الاتفاق وفر أفضل إطار للتسوية السلمية الدائمة للصراع في ليبريا .

لقد قضى اتفاق ياموسوكرو المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ - في جملة أمور - بتحقيق المهام التالية قبل إجراء الانتخابات الديمقراطية : أولا ، رصد جميع نقاط الدخول والخروج في ليبريا بواسطة قوات فريق الرصد التابعة للمجموعة ؛ وثانيا ، نزع الحواجز ونقاط التفتيش على الطرق الرئيسية في ليبريا لتسهيل تحرك

الاشخاص بحرية ؛ وثالثا ، إقامة منطقة عازلة على طول الحدود بين ليبريا وسيراليون تحت رقابة فريق الرصد التابع للمجموعة ؛ ورابعا ، انسحاب كل القوات الاجنبية المتنازعة من أراضي سيراليون ؛ وخامسا ، نزع سلاح وتجميع كل أفراد القوات المتحاربة تحت رقابة فريق الرصد ؛ وسادسا ، إقامة لجنة انتخابية مؤقتة ؛ وسابعا ، زيارة فريق شبكة المفاوضين الدوليين تحت رئاسة السيد جيمي كارتر لليبريا للمساعدة في عملية الانتخابات في ليبريا .

ويمكننا القول ان بعض التقدم قد أحرز فيما يتعلق بتشكيل اللجنة الانتخابية المؤقتة والمحكمة العليا المخصصة ، إلا أنه مما يدعو للاسف أن ذلك التقدم لم يتم بالنسبة للعناصر الاخرى في اتفاق ياموسوكرو ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتجميع الاطراف المتحاربة ونزع سلاحها .

وانطلاقا من روح الحياد التام ، كرس الرئيس أوفويت - بواييني نفسه تماما للمهمة التي كلفه بها زملاؤه ، وقام بحوار مستمر مع كل الاطراف ليحدد شواغلها . كما قدم القدر الكبير من المشورة والمقترحات لتبديد مخاوفها ولتشجيعها على السير في طريق عملية التجميع ونزع السلاح ، وهما شرطان أساسيان لتنظيم الانتخابات الحرة والعادلة والديمقراطية .

وفي اجتماع لجنة الخمسة يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في ياموسوكرو بناء على طلب الجبهة الوطنية القومية لليبريا دعيت السنغال وقبلت إرسال فريق للاشتراك في فريق الرصد التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومن سخرية الاقدار أن ٦ من الجنود السنغاليين لقوا حتفهم في فاهون تحت نيران الجبهة عند تحديد المنطقة العازلة بين ليبريا وسيراليون .

وفي اجتماع قمة المجموعة في داكار ، أشارت كوت ديفوار أيضا مشكلة الفريق المسمى حركة التحرير المتحدة للديمقراطية التي استخدمتها الجبهة ذريعة لتجنب تنفيذ تجميع ونزع سلاح قواتها .

وبالتالي ، أدخل مؤتمر قمة المجموعة في داكار فريق حركة التحرير المتحدة للديمقراطية في عملية المفاوضات لاتفاق ياموسوكرو الرابع ، وطلب من وزراء خارجية

بنن والسنغال وكوت ديفوار الاتصال بتلك الحركة وحثها على أن تقطع على نفسها التزاما بالتمسك بروح ونص اتفاق ياموسوكرو الرابع . وبعد الاجتماعات التي عقدت في كوتونو والبعثات التي أرسلها رئيس المجموعة الى سيراليون وغينيا حصل على موافقة حركة التحرير .

لقد بدأ بعض التنفيذ المبكر للبرامج بمقتضى اتفاق ياموسوكرو الذي وضعه فريق رصد وقف اطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في اعقاب اجتماعات القمة في ياموسوكرو وجنيف وداكار ، وذلك بعد وزع بعض عناصر فريق الرصد في مختلف أجزاء ليبريا . ومع هذا ، بعد ذلك بوقت قصير - وفي أعقاب وقوع حوادث في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة الوطنية القومية الليبرية ، عادت الحالة السابقة للوضع الراهن .

وإزاء ركود الوضع وتصعيد المواجهات ، لم يعد بوسع المجموعة الاقتصادية لدو غربي افريقيا إلا أن تؤكد مجددا على حق فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، في الدفاع عن نفسه ضد أي هجوم مسلح ، مهما كان مصدره .

وبعد المؤتمرات العديدة التي عقدها رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، وبعد الكثير من الاجتماعات الوزارية للجنة الدائمة للوساطة وعدم تنفيذ البرامج المختلفة لتنفيذ اتفاق ياموسوكرو الرابع ، لم يكن أمام رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا من خيار سوى اللجوء إلى الجزاءات ولهذا ، قرروا ، في أبوجا ، تطبيق هذه الجزاءات ، بدءا من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، على جميع الأطراف المتحاربة التي لا تمتثل لاتفاق ياموسوكرو الرابع .

وبلوغا لتلك الغاية ، ليس هناك مناص من القيام ، بمساعدة مجلس الأمن ، بفرض وقف فعال لإطلاق النار في ليبريا على وجه السرعة ، وتمكين الامين العام من أن يعين في القريب العاجل ، استجابة لطلب رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، ممثلا خاصا ليعمل ، بالتعاون الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، على تنفيذ خطة السلام الواردة في اتفاق ياموسوكرو الرابع .

وفي رأي وفد بلادي أن وجود فريق مراقبين من الامم المتحدة في ليبريا ، من شأنه أن يساعد على بناء الثقة بين الأطراف ، وهو ما نريد أن نفعله بغية تشجيع تجميع كل الأطراف المتحاربة في معسكرات ، ونزع سلاحها .

ومن بين أهداف اتفاق ياموسوكرو الرابع ، خفض مستوى مخزونات الاسلحة في أراضي ليبريا إلى أدنى مستوى ممكن . وان اعتماد تدابير سلمية معينة ، إلى جانب فرض حظر على شحنات الاسلحة إلى ليبريا ، لن يكون لهما أثر حقيقي ، إلا إذا كانت هذه التدابير جزءا من إجراء بوليسي دولي واسع . ونجاح هذا الإجراء سيساهم في التوصل بسرعة إلى تسوية لمشكلة ليبريا .

وما برح الرئيس هوفويه - بوانييه يعلن أن كوت ديفوار ستعمل دوما من أجل السلم ، ولن تقف إلى جانب الحرب . وبالنسبة لكوت ديفوار ، يعتبر تنفيذ الجزاءات التي تم إقرارها في أبوجا جزءا من منطق السلم ، أي الإسهام في نزع سلاح الأطراف المتحاربة وتجميعها في معسكرات .

إن كل هذه الحقائق ، وهي تذكرات متسلسلة زمنيا بالمأساة الليبرية ، توضح أن المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، وفقا لأحكام المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، لم تألُ جهدا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع .

والآن يبقى على المجلس أن يسهم إسهاما حاسما في العمل الذي قامت به منظمتنا دون الإقليمية ، بغية التوصل إلى هدف تحقيق السلم في ليبريا .

ونحن ، زملائي وأنا شخصيا ، واثقون من أن المجلس سيرد بالإيجاب على طلبنا الذي يدخل في إطار تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير خارجية كوت ديفوار على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ .

المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لبوركينا فاصو ، سعادة السيد توماس سانون . أرحب به ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والإدلاء ببيانه .

السيد سانون (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . وأود أيضا أن أشيد بسلفكم ، الممثل الدائم لفرنسا ، السفير ميرميه .

إن سلسلة طويلة ومؤلمة من الأحداث جاءت بنا إلى المجلس اليوم ، لنبحث مع الأعضاء البند المعنون "الحالة في ليبريا" . وقبل قليل تكلم ، باسمنا ، زميلي ، وزير خارجية جمهورية بنن ، رئيس وفد منظمتنا دون الإقليمية ، عن أسباب وتطورات الحالة في ليبريا . وكما ذكر لكم ، ما برح رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا يحاولون ، منذ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، خلال العديد من الاجتماعات ،

إيجاد حل للأزمة . وقد شاركت بوركينا فاسو في جميع هذه الاجتماعات بتصميم راسخ على التوصل إلى حلٍّ تفاوضي للصراع .

ومع ذلك ، فإنها لم تتوانَ عن التعبير عن بعض التحفظات على تدابير معينة ، وعلى الطريقة التي يجري بها تنفيذها . وفي رأينا ، تبين في النهاية أن شواغلنا كانت في محلها . لقد تعرضنا للاتهامات وقمنا بالرد عليها ، ومنذ ذلك الحين تحظى بوركينا فاسو بمركز الصدارة في عملية البحث عن حل تفاوضي وسلمي لهذا الصراع ، على الرغم من أننا لا نزال نُتهم بأشياء لسنا مسؤولين عنها . ونحن لا نزال على اقتناع بأن توجيه اصبع الاتهام إلى كبش الفداء لن يحل المسألة المطروحة أمامنا . ففي الحقيقة كانت هناك اتهامات وشكاوى من الطرفين على حدٍّ سواء . ونحن على اقتناع مرة أخرى بأنه قد آن الأوان لتجاوز مرحلة تبادل الاتهامات ، وبلورة موقف مشترك ، لنتمكن سويا من الاضطلاع بمسؤولياتنا تجاه شعب ليبريا وشعوب المنطقة دون الإقليمية .

هذا هو سبب وجودنا هنا اليوم .

إننا على اقتناع بأن الحالة في ليبريا هي ، في المقام الأول ، قضية ليبرية ؛ وأنه لا يجوز لنا أن نسكب الزيت على النار ، وأنه لا يمكن التفكير في حل عسكري بأي قدر من المسؤولية .

إن أية عملية للسلام في ليبريا ينبغي أن يكون هدفها الأول السعي إلى إيجاد السبل والوسائل لاستئناف الحوار بين الليبريين أنفسهم ، دون تدخل خارجي ، للسماح لهم بالتوصل إلى حلول مقبولة .

ونحن ، بالتالي ، نوافق على نتائج اجتماع القمة الأول الذي عقدته في أبوجا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ لجنة التسعة ، والمتصلة ، في جملة أمور ، بإعادة تأكيد دور فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، بوصفه قوة محايدة لفك الاشتباك . وفي هذا الصدد ، وبوصفي وزير الشؤون الخارجية ، ووفقا للمواد ذات الصلة من دستورنا ، تكلمتُ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر أمام برلمان بلادي ، وطلبت إليه الإذن بإضافة فريق من بوركينا فاسو إلى قوات فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادي لدول غربي افريقيا .

إننا نؤيد تنفيذ اتفاق ياموسوكرو الرابع المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، الذي أكده اجتماع جنيف في ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، والقيام ، بموجبه ، بإجراء انتخابات حرة وديمقراطية في ليبريا .

وباستعراض الخطوات المطروحة بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في أبوجا ، سيتمكن مجلس الامن ، سعيا إلى استعادة السلم والامن في ليبريا وفي المنطقة دون الإقليمية ، من دراسة جميع الخطوات اللازمة لوقف إطلاق النار بين جميع الاطراف المتحاربة . ومن الضروري أن تكون العملية بأكملها عملية تكفل ، بعد تحقيق وقف إطلاق النار ، ألا يستأنف القتال ، وأن تحرم جميع الاطراف المتحاربة من وسائل تمويل آلتها الحربية ، وأن يكون لشعب ليبريا الكلمة الاخيرة في حل هذه الازمة من خلال الانتخابات الحرة والديمقراطية .

ولا يزال محور فلسفة بوركينا فاصو ، وسيبقى ، مركزا على المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا : التفاني لمُثل المجموعة ، والرغبة في العيش بسلام ، والتعاون مع جميع الدول في المنطقة دون الإقليمية ، والامل في أن تؤدي الجهود المشتركة دون الإقليمية إلى تمكين شعب ليبريا في النهاية من وضع الاساس لإقامة سلام دائم .

وإذ نجدد تكريس أنفسنا أمام مجلس الامن ، فإننا نضم صوتنا إلى البيان الذي أدلى به توا وزير خارجية جمهورية بنن ، بالنيابة عن مجموعة التسعة التابعة للمجموعة الاقتصادي لدول غربي افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل بوركينا فاسو على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو وزير داخلية غامبيا . أدعوه إلى شغل مقعدا على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد جابانغ (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بادئ ذي بدء ، أن أنضم إلى زملائي الذين قاموا بتهنئتكم فعلا على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر ، وأن أشكركم وأشكر جميع أعضاء هذه الهيئة على التكرم بالاستجابة إلى طلب المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بعقد اجتماع لمجلس الامن لتناول الحالة في ليبريا . لا ريب لدي أن مداولاتنا ، بتوجيهكم الرشيد وقيادتكم الكفؤة ، ستكلل بالنجاح .

وأود أن أعرب أيضا عن تقدير وفد بلدي لما أظهره المجلس سابقا من تعبير عن دعم شعب ليبريا في الاعتراف بالدور المفيد الذي ما فتئت المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا تضطلع به بغية التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم للصراع الليبري . أن دعمكم مصدر تشجيع كبير لليبريين بصفة خاصة ، ولجميع سكان غربي افريقيا بصفة عامة ، في محاولتهم الرامية إلى حل المشكلة في ليبريا وما يقترن بها من معاناة انسانية .

وفي السياق ذاته ، أود أيضا أن أتقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأصدق آيات الشكر والتقدير على طلبه إلى المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الانسانية لليبريا . والواقع أن قرار الجمعية العامة ١٤٧/٤٦ المعنون "تقديم المساعدة لتحقيق الانتعاش في ليبريا وتعميرها" يغمر قلوبنا بالامتنان ، ونحن نشكر باخلاص جميع الذين يساهمون ماديا ومعنويا في هذا الهدف الانساني النبيل .

إن الغاية من حضورنا هنا اليوم هي السعي للحصول على مزيد من الدعم والمساعدة من مجلس الامن لحل الصراع الليبري .

لقد كان هدف المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا منذ قيامها تحقيق التنمية الاقتصادية لشعبنا بغية تحسين مستوياته المعيشية والنهوض بكرامته ، الامر الذي يؤدي إلى ضمان الامن العالمي في منطقتنا دون الاقليمية . ولا تزال تطلعاتنا المشتركة في الميدانين الاقتصادي والامني تشكل الاساس الصلب لمنظمتنا دون الإقليمية ، أي المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، إزاء علاقاتنا الثنائية .

وكما يدرك المجلس فعلا ، فإنه يتعذر علينا تحقيق التنمية الاقتصادية في مناخ من عدم الاستقرار والاضطراب ، ذلك أن الازدهار والحرب لا يتعايشان . فمناخ السلم والطمانينة شرط ضروري لاي تنمية ذات دلالة .

إن المأساة في ليبريا ، وهي المأساة التي تعيق جهودنا الرامية إلى تحقيق أهدافنا الاجتماعية والاقتصادية ، تتكشف يوما بعد يوم وتتخذ مزيدا من الابعاد الخطيرة . واليوم ، نشهد تزايدا في هدر المادة وحياة البشر ، ولا سيما حياة الوطنيين العاملين في صيانة السلم . وهذه الفظائع ينزلها بشعبنا في ليبريا زمر طائشة لا وطنية متحاربة ، الامر الذي لا يعيق العمل الجيد الذي يقوم به رؤساء الدول والحكومات فحسب ، بل يجعل منطقتنا دون الاقليمية ايضا منطقة من أكبر المناطق المولّدة للاجئين .

إن هذه الزمر المتحاربة هي خارجة على القانون ، ومقوضة لما يتمتع به شعبنا في ليبريا من حقوق وحريات ، وهي ، في الحقيقة وفي نهاية المطاف ، مقوضة للدول الحرة والديمقراطية في منطقتنا دون الاقليمية كفى . هذه هي حقيقة وواقع الوضع في ليبريا .

إن الحرب في ليبريا ليست كارثة طبيعية ، بل انها كارثة من صنع الانسان . لذلك ، لا يمكن حسمها إلا بحل من صنع الانسان . والتحدي الاول والبارز اليوم يتمثل في استعادة السلم في ليبريا خصوصا ، ودعم الديمقراطية في منطقتنا دون الاقليمية عموما .

من هذا المنطلق ، اعتمد رؤساء دولنا اتفاق ياموسوكرو الرابع . إن التنفيذ الناجح لالتزاماتنا الجماعية بموجب اتفاق ياموسوكرو الرابع يعتمد إلى حد كبير على اعتماد مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن ، والداعي إلى حظر عام على الأسلحة .

إذا أريدت السيطرة على الجرائم والفظائع ، يجب علينا أن نتحكم بالأسلحة التي تستخدم في ارتكابها ، كما يجب علينا أن نضع بكل عزم حدا للحصول بسهولة على هذه الأسلحة القاتلة .

إن السلم ، على أية حال ، الركيزة لآمالنا جميعا . لهذا السبب نحن نسعى للحصول على دعم مجلس الأمن واعتماد مشروع القرار المعروض علينا .

إن السلم يتعذر تصديره إلى منطقتنا دون الإقليمية يجب علينا أن نخلق ظروفا داخلية تفضي إلى استعادة السلم في ليبريا ، وهذا هو فحوى اتفاق ياموسوكرو الرابع . وهذا كل ما نسعى للحصول عليه من هذا المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل غامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل غينيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد كويات (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يتشرف وفد بلدي أن يتكلم اليوم بارتياح مشوب بالأمل في مسألة تتصف بالأولوية وتتطلب من المجتمع الدولي بصورة عامة ، ومن افريقيا بصورة خاصة ، استجابة سريعة وفعالة .

وفي الواقع ، منذ نشوب الصراع الليبري في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، جلب على الشعب المعذب في هذه الأرض ودول المنطقة دون الاقليمية عواقب لا تحصى ، تعرض السلم والأمن للخطر .

ونتيجة للعنف في ذلك البلد الشقيق ، فقد مئات الآلاف من الأشخاص أرواحهم أو ممتلكاتهم . إن أمة بأسرها ، كانت مرة مزدهرة وموحدة ، تمزقها الآن طوائف متناحرة يبدو من الواضح تماما أن هدفها الوحيد هو السلطة السياسية . ولست بحاجة الى أن أضيف الى ذلك أن شبح الموت والبؤس قد تسبب في هجرة كبيرة من السكان تركوا مونروفيا الى البلدان المجاورة طلبا للجوء اليها .

وفي مواجهة هذه الحالة المأساوية ، وضعت المنطقة دون الاقليمية خطة سلم اقترحتها على أطراف الصراع كما اقترحت قوة لفصل القوات المتناحرة من أجل استعادة السلم والأمن . وتستهدف تلك الخطة التوصل الى حل سلمي للصراع وهي تدعو الى ما يلي : وقد اطلاق النار فورا ؛ وتجميع القوات ونزع أسلحتها ؛ وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية .

ولتحقيق هذا الهدف فإن المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا - من خلال اللجنة الدائمة للوساطة ، ولجنة الخمس ، ولجنة التسع ومختلف اجتماعات القمة لرؤساء الدول أو الحكومات - ناقشت المسألة ونظمت في عدة مناسبات المحادثات فيما بين الأطراف المتحاربة . وقد أدت هذه المحادثات الى اتفاقات هامة أبرمت في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ولومي في شباط/فبراير ١٩٩٠ وفي ياموسوكرو في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

وفي جاكرتا ، تناولت حركة عدم الانحياز هذه المسألة وأيدت جهود المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا .

ولكن الرفض المتكرر والموقف العنيد المولع بالقتال من جانب واحد من الأطراف يشكلان العقبة الرئيسية أمام تنفيذ مختلف الاتفاقات . ولهذا السبب إن اجتماع قمة رؤساء دول أو حكومات المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، في داكار في تموز/يوليه ١٩٩٢ وبعد النظر في الحالة في ليبريا ، حدد مهلة قصوى مدتها ٣٠ يوما لذلك الطرف لإبداء رغبته في احترام التزاماته التي قطعها على نفسه بمحض ارادته .

وإن الهجمات المجددة من جانب الجبهة الوطنية القومية لليبريا ضد فريق رصد المجموعة الاقتصادية قد بينت عدم رغبة الجبهة الوطنية القومية لليبريا في التعاون من أجل التوصل الى السلم في ليبريا .

وقد أدى هذا التدهور في الحالة بالمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، عقب اجتماع قمة رؤساء الدول أو الحكومات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الى الاتصال بمجلس الامن من أجل العمل على إشراكه في البحث عن حل دائم لهذا الصراع المؤلم بين الاشقاء .

وقد وفرت بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الدليل على ما يمكن لمنظمة دون اقليمية أن تتخذه من إجراء ايجابي وجريء عندما يتعرض السلم والامن الجماعيان للخطر . وبعد كل هذه الجهود والتضحيات ، تحتاج المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الى دعم وتعاون المجتمع الدولي وفقا للفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة .

إن أمة تموت في الوقت الذي تنشأ فيه فكرتا السلم والامن الجماعي في العلاقات الدولية المعاصرة باعتبارهما هدفين ذوي أولوية تلتزم بهما الامم المتحدة . إن الحرب تبيد وتشتت شعبا في وقت تتفتح فيه العلاقات الدولية للحوار والتضامن والتعاون . ويتوق الشعب الليبري ، على غرار كل الشعوب الاخرى ، الى الرفاه الذي تبشر به هذه الحقبة الجديدة من الوفاق ، ولكن الاسلحة وطموحات أبنائه أنفسهم تعترض هذا الطريق .

لا ينبغي أن تؤثر هذه المأساة فينا فحسب ؛ ولكنها يجب أن تعبئ في نفس الوقت طاقة وتعاون الدول الاعضاء في الامم المتحدة في استعادة حقوق الشعب الليبري . وبالاضافة الى ذلك ، إن حل الازمة الليبرية عن طريق الحوار من شأنه أن يكون عاملا في النهوض بالسلم كاملا وفقا للولاية النبيلة التي أناطها الميثاق بمجلس الامن .

إن جمهورية غينيا ، ايمانا منها بالمبادئ الاساسية وهي مبادئ الحرية والعدالة والسلم ، توجه نداء عاجلا الى مجلس الامن بدعم جهود المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، في جملة طرق منها ، تنفيذ اتفاق ياموسوكرو . ووفدي مقتنع بأنه من أجل تحقيق هذا الهدف ، من شأن التعيين المبكر لممثل خاص للامين العام أن يساعد مجلس الامن على التعرف على نحو أفضل على ضخامة المأساة في ليبريا والعبء الثقيل الذي تضعه على البلدان المجاورة وعلى الدول الاخرى في المنطقة دون الاقليمية .

يجب أن يواجه مجلس الامن هذا التحدي للمجتمع الدولي من أجل تعزيز هيبته المتنامية وتعزيز مصداقية الامم المتحدة . وإن المجلس ، باعتماد مشروع القرار المطروح عليه ، سينصف آلاف الضحايا من الرجال والنساء والاطفال ، الذين سقطوا ضحية التعصب والطموحات غير المحققة .

وإن المجلس ، باعتماده مشروع القرار هذا ، سيبعث الامل من جديد في المشردين واللاجئين والنازحين ، الذين لن تنتهي معاناتهم إلا بعد استعادة السلم الى ليبريا وعودة الحياة الدستورية العادية .

وإن قرار المجلس ورصد تنفيذه سيقدمان الغوث الى بلدان المنطقة دون الاقليمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو وزير خارجية نيجيريا ، سعادة السيد ميجور - جنرال آيك نواتشوكو . أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد نواتشوكو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن انضم ، بالنيابة عن وفدي ، الى المتكلمين السابقين في التعبير لكم عن التهانئ الحارة على توليكم رئاسة مجلس الامن خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر . ولا يساورني أدنى شك في أنه بخبرتكم الثرية ستدير أعمال المجلس وهو يتصدى لبؤر التوتر السياسي في العالم أياد ماهرة وقديرة .

كما يود وفدي أن يعرب عن امتنانه لجميع أعضاء مجلس الامن الاخرين لاستجابتهم السريعة الى طلب المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا لمناقشة الازمة الليبرية .

منذ سنتين ، عندما كانت الامم المتحدة تواجه محنة الخليج الفارسي ، كانت الازمة الليبرية حقيقة ماثلة . ولنتذكر المذبحة المقيتة في ليبريا ، وهي المذبحة التي كانت وصمة عار في جبين العالم خلال تلك الايام الماساوية .

إن بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، التي ذهبت الى ليبريا عن طريق فريق رصد وقف اطلاق النار التابع للمجموعة ، كانت لا ترفع لواء هذه المجموعة

فحسب ولكن أيضا لواء الامم المتحدة وفقا للفصل الثامن من الميثاق ، وباسم الدول الاخرى التي لديها مصلحة وتتحمل مسؤولية في الصراع ولكنها لولا ذلك لكانت مشاركة فيه .

إننا نشهد اليوم محنة فريق رصد وقف اطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ونشعر بأن لدينا الحق في المطالبة بدعم الامم المتحدة القوي . وقد قيل الكثير في الإشادة بمبادرة فريق رصد وقف اطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، ولكن الاهم في رأينا الملاحظة القائلة بأن ذلك الفريق - قوة صيانة السلم التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا - مثال طيب على المساعدة الذاتية الجماعية في منطقة دون اقليمية شهدت العديد من الصراعات ، واعتمدت في كثير من الاحيان على الآخرين لإنقاذها من ويلاتها . ومن هذا المنطلق ، ان فريق الرصد لبنة هامة في صرح النظام العالمي الجديد المتمثل في المسؤولية المشتركة عن صون السلم والامن الدوليين اللذين نسعى الى تحقيقهما .

ولكن بمنظور أسمى ، إن ذلك الفريق دليل على تصميم بلدان منطقة غربي افريقيا دون الاقليمية على ألا تتشدق بالديمقراطية فحسب ، ولكن على أن ترقى أيضا الى مستوى مسؤولياتها وأن تقف دفاعا عنها عندما تقتضي الظروف ، أيا كانت التكلفة .

إن الدول المشتركة في فريق الرصد التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا تتحمل باسهامها هذا تكلفة باهظة ، في حالة تحف بها المخاطر الناجمة عن انشغالها البالغ بمهام البناء الوطني . وهي تتحمل أيضا تكاليف كبيرة في المواد والرجال . ويجب أن نسمح لهذه التضحيات بأن تؤتي ثمارها . وإلا فإن التكلفة التي ستتحملها منطقتنا دون الاقليمية على صعيدي الامن والاستقرار سيتعذر حسابها .

إن حفظ السلم وصنع السلم يتطلبان في عصرنا كثيرا من الجلد وسعة الحيلة والعزيمة السياسية . إننا نعتقد أن الاراء تتفق بوجه عام على أن قوات فريق الرصد التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا قد أدت واجبها بطريقة واضحة الحياد مع التحلي بالصبر واحساس شديد بالمسؤولية . وكان هذا الصبر جما في الواقع خلال الاشهر القليلة الماضية الى درجة أشعرت السيد تشارلز تايلور وجبهته الوطنية القومية الليبرية بقدرتهما على أن يصبا على فريق الرصد أشكالا من الاهانة والاذلال كان يمكن في ظروف أخرى أن تفوق قدرته على الاحتمال .

ولذا من التعسف الفظ في التفسير محاولة تصوير فريق الرصد على أنه جزء من المشكلة القائمة في ليبريا . فليس هنالك ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك . وليس هناك شيء يمكن أن يستجيب على نحو مفجع للمزاعم الدعائية للسيد تايلور وللجبهة الوطنية القومية الليبرية . فلا توجد أية دولة عضو في فريق الرصد لها مطامع اقليمية في ليبريا . ولا تسعى أية دولة فيها الى فرض الهيمنة . إن أهدافنا الرئيسية تتمثل في وقف المذابح ، وتشجيع احلال السلم بين شتى الفصائل والجماعات الإثنية ، وإرساء أساس متين لاجراء انتخابات ديمقراطية .

وتكمن المشكلة الرئيسية في خوف تايلور من الانتخابات . فهو يفضل أن يشق طريقه بقوة السلاح الى قصر الرئاسة في مونروفيا . وقد جعل من نفسه ، بسعيه الى السلطة عن طريق العنف ، بلاء على شعبه . وهو لا يعدو كونه طاغية آخر في الساحة الافريقية .

في الشهر الماضي انهار السلم الهش الذي نجح فريق الرصد في إحلاله . وأصبحت الكراهية ومشاكل اللاجئين المخيفة تحدق مرة أخرى بمونروفيا ، ويبدو أن تداعيات الصراع ستمتد على الارجح الى تلك المنطقة دون الاقليمية بأسرها وستشيع فيها الاضطراب .

والانكى من ذلك ، كما لاحظت منظمتنا دون الاقليمية في اجتماعها الاخير ، هناك دلائل وافرة على ما اقترفه تشارلز تايلور ورجاله من جرائم حرب وجرائم في حق الانسانية ، وهي الجرائم التي قد لا تكون عمليات القتل الاخيرة التي تعرض لها آلاف الليبريين والاجانب ، ومن بينهم خمس راهبات أمريكيات وأكثر من ١٦٠ تلميذا ، سوى الجزء المرئي من جبل الجليد المغمور . وفي السنتين الماضيتين ، أظهر تايلور قدرة عجيبة على الغدر والخيانة بنكوصه مرارا وتكرارا عن الاتفاقات التي التزم بها رسميا بحضور أكبر رجالات دولنا . ووصل إزدراؤه لجهود الوساطة التي يقوم بها قادة المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الى ذروته عندما شن هجوما واسع النطاق على مونروفيا ردا على الدعوة العامة الى وقف اطلاق النار .

لقد تعلم العالم من خبرة طويلة أن السلم لا يمكن احلاله أو صيانته بالصبر الجميل وحده . فقد بات من المقبول على مر السنين أن قوة حفظ السلم قد تلجأ في أدائها لواجباتها الى استخدام القوة للدفاع عن نفسها عندما تكون ضحية لهجوم مسلح لم يسبقه استفزاز ، وللحيلولة دون وقوع حوادث مفجعة تشكل جرائم في حق الانسانية ، ولتنفيذ التفاصيل الجوهرية لخطة سلام اتفقت عليها أطراف الصراع ، كما هي الحال في ليبريا . تلك هي الرسالة التي نأمل ألا تغيب عن بال أصدقائنا جميعا في هذه الايام العصيبة . ففي منطقتنا دون الاقليمية نتمتع بصداقة كثير من البلدان القوية التي تجمعنا بها روابط تاريخية عريقة . وقد حان الوقت الآن لان يظهروا انهم أصدقاء حقيقيون في وقت شدتنا .

ويجب عليهم ألا يمارسوا نفوذهم لكي يقوموا بدور مَن يخالف الآخرين في الرأي لاجل المخالفة أو بتقويض عزم منظمتنا . وينبغي أن يظلوا مدركين أن النجاح في حفظ السلم في منطقتنا دون الاقليمية يعد في الوقت ذاته نجاحا لهيئتنا العالمية وللسلم

العالمي . وينبغي أن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل توفير المعونة الانسانية للجماهير الغفيرة من اللاجئين الذين شردتهم في منطقتنا دون الاقليمية مذابح تايلور الطائشة . وينبغي أن يشتركوا في وضع ثقل الامم المتحدة وراء حظر عمليات نقل السلاح الى الفصائل المتحاربة من أجل تهيئة بيئة مواتية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبريا . وينبغي أن ينضموا الينا في إدانة ما يستحق الادانة ، أي جرائم الحرب والجرائم المقترفة في حق الانسانية ، دون أن يغيب عن البال أن الذين يساعدون فيما يبدو على تعنت تشارلز تايلور يعدون مذنبين بنفس القدر عن طريق المشاركة في تلك الجرائم البغيضة . وينبغي لاصدقائنا أن يكونوا مستعدين لأن يقوموا ، في اطار الامم المتحدة ، برصد الانتخابات في ليبريا عندما يحين أوانها الذي نعتقد أنه سيكون قريبا . ولكننا نقول لهم في المقام الاول : لا تستخفوا بقدرة وتصميم هيئتنا دون الاقليمية . امنحونا تأييدكم وسننجز مهمة إعادة إحلال السلم والديمقراطية الى ليبريا وفقا لرغبات شعب ليبريا والقادة السياسيين للبلدان الاعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير خارجية نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

في هذه المرحلة ، أود أن أوضح أن الاعضاء قد تلقوا نسخا من الوثيقة S/24827 ، التي تتضمن نصا لمشروع قرار جرى إعداده أثناء مشاورات سابقة للمجلس .

المتكلم التالي ممثل سيراليون . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد كورومو (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتوجه اليكم ، سيدي الرئيس ، بجزيل الشكر على اتاحتكم هذه الفرصة لي كيما أتناول الكلمة أمام المجلس بشأن هذا الموضوع الهام ، الحالة في ليبريا ، الذي يؤثر على بلدي سيراليون .

وأود ، في معرض توجيه الشكر اليكم ، أن أضم صوتي الى من هنأكم على انتخابكم لتوجيه أعمال المجلس خلال هذا الشهر .

وقد أحطت علما بأن شؤون المجلس قد أدارها بكفاءة ونجاح خلال الشهر الماضي الممثل الدائم لفرنسا .

باستثناء ليبريا ذاتها ، كان بلدي أشد الضحايا تأثرا بالصراع الدائر في ليبريا . وفي الوقت الذي أتكلم فيه هنا اليوم تعرض الالاف من السكان المدنيين في بلدي للقتل عبثا دون ضرورة . كما أصيب آلاف آخرون وأصبح قرابة نصف مليون نسمة إما لاجئين ، ليس لديهم أغذية تذكر أو مأوى ، أو وجدوا أنفسهم مشردين داخل بلدهم ذاته .

وأشقائي الذين لم يقتلهم تشارلز تايلور وجماعاته تعيَّن عليهم أن يظلوا تائهين في الغابات طيلة أيام ، يفتشون عن الطعام وهم يفرون من المحارب الهارب تشارلز تايلور ومقاتليه المتمردين .

وألحق الغزو المسلح لبلدي على أيدي تايلور وجماعاته المدمرة الدمار باقتصادنا الوطني ، لأن الحكومة وجدت لزاما عليها أن تنفق موارد جمعتها بشق الأنفس للدفاع عن بلدنا ضد تشارلز تايلور ، الذي يحتل ويخرب منذ ما يربو على عام جزءا من أشد المناطق انتاجية في بلدي في مجالي الزراعة وانتاج الماس ، سالبا لتلك المنتجات ومهربا لها لحيازة الأسلحة التي تمكنه من مواصلة عدوانه المسلح وزيادة ثروته الشخصية .

ولعل أعضاء المجلس يتساءلون لماذا وكيف ألمت هذه المأساة الانسانية ببلدي ؟ ولعل أعضاء المجلس يسألون لماذا تواجه سيراليون اليوم خطرا كبيرا على أمنها بسبب الصراع الجاري في ليبريا ؟ والاسباب ليست بعيدة المنال : بحكم الموقع الجغرافي ، سيراليون تجاور ليبريا ، والبلدان يتشاطران حدودا أرضية وبحرية طويلة . وهناك أيضا جسر يمتد فوق نهر حدودي يربط البلدين . ويقيم ناس من نفس الخلفية الإثنية على جانبي الحدود الدولية ، بينما يوجد في أجزاء عديدة من سيراليون تجمعات كبيرة لليبريين عبر السنين .

وإزاء هذه الخلفية ، عندما اندلعت الحرب الاهلية في ليبريا وبدأت تلحق الخراب بذلك البلد ، وجد آلاف الليبريين ، الذين لاذوا بالفرار من بلادهم ، المأوى في سيراليون . وقد فتح أهالي سيراليون بيوتهم ومدارسهم ومستشفياتهم وأماكن عملهم أمام آلاف الليبريين الذين فروا من بلادهم . والقرويون في بلدي الذين لم يكن لديهم ما يكفي ليدخروه من موسم حصاد الى آخر تشاطروا القليل الذي لديهم مع الليبريين الفارين .

ومع تكشيف الصراع المسلح في ليبريا ، ومع الانهيار الكامل للقانون والنظام عندما انقلب الليبريون أحدهم ضد الآخر وانخرطوا في عمليات القتل الجماعية ، وحتى النساء والأطفال الذين تلمسوا الملاذ في الكنيسة ، ومع الفظائع المقترفة التي يعجز عنها الوصف ، وفي غياب أي سلطة فعالة في ذلك البلد ، فان دول منطقة غرب افريقيا دون الاقليمية ، بما فيها سيراليون ، بعد البحث في أعماق النفوس ولأسباب انسانية بحتة ، مستندة الى ميثاق الامم المتحدة ومعاهدة المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا التي تدعو الى التضامن والوحدة والثقة المتبادلة وحُسن الجوار ، واقتناعا منها بأن استمرار الصراع الليبري يهدد سلم وأمن المنطقة دون الاقليمية ، قررت أن ترسل قوة لحفظ السلام ، وهي فريق المراقبة التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، الى ليبريا لوضع حد للقتل الجماعي وإنهاء القتال بين مختلف الفصائل هناك .

وبسبب هذا الشاغل الانساني ولانه تصادف أن سيراليون بلد مجاور لليبريا ، وسمحت باستخدام أراضيها قاعدة لقوات حفظ السلم في ليبريا ، فان إحدى الفصائل المشتركة في الصراع في ليبريا ، بزعامة تشالز تايلور وعصابة ثوار الجبهة الوطنية القومية لليبريا ، شنت هجوما مسلحا مدبرا على بلدي . وانطلق تشارلز تايلور في قيامه بعمله الشنيع ضد بلدي ، من كون حكومة سيراليون ، منعا للحرب الاهلية في ليبريا من الانتشار وتجنبا لاطالتها ، قد رفضت استخدام تايلور لاراضيها لنقل الاسلحة الى ليبريا . ولهذا ، ما أن تمكن من الاستيلاء على منطقة الحدود في ليبريا قرر ، كعمل انتقامي ، أن يشن هجوما مسلحا على بلدي .

وهنا تكمن المفارقة والتجربة المؤلمة بالنسبة لبلدي : ولاننا سمحنا باستخدام أراضينا لاحلال السلم في ليبريا ، فان تشارلز تايلور وعصاباته ، في انتهاك للقانون الدولي وفي انتهاك لميثاق الامم المتحدة ، شنوا غزوا مسلحا على بلدي ومازالوا يحتلون أجزاء منها .

وكذلك في انتهاك للدعائم الاساسية للمبادئ الانسانية ، قتل تشارلز تايلور ومازال يقتل ويشوه المدنيين العزل ، بما في ذلك القرويون الذين كانوا في السابق قد قدموا المأوى لليبريين الفارين من ديارهم ، بمهاجمتهم في نومهم واشعال النار في منازلهم .

وفي نفس الوقت ، واصل عتريف الحرب هذا وقواته السلب الاجتماعي والايكولوجي في مناطق عملياته ، مدمرا المباني العامة والمصارف ، كمصرف باركلي ، والمدارس والمستشفيات والمستوصفات .

وبذلك يمكن رؤية أنه من حيث الارواح والتدمير المادي على حد سواء ، أثبت الصراع الجاري في ليبريا أنه باهظ التكلفة بالنسبة لبلدي ويسبب الالام لشعبه .

ومن ناحية أخرى ، فان جميع الجهود التي بذلتها دول المنطقة دون الاقليمية وهذه المنظمة لايجاد حل سلمي للصراع الليبري بالمطالبة بوقف اطلاق النار بين مختلف الفصائل ، ولنزع السلاح وتجميع مقاتليه في المعسكرات واجراء انتخابات حرة وديمقراطية ، قد ذهبت هباء بسبب تعنت تايلور والثوار في الجبهة الوطنية القومية

لليبريا . ولقد أخفق في الامتثال لأي اتفاقات من أجل الحل السلمي للصراع الذي دخل فيه طواعية . وبدلا من الالتزام بوقف اطلاق النار ونزع سلاح مقاتليه وتجميعهم في المعسكرات ، استخدم تايلور كل شكل من أشكال الحيل والخداع لنقض جميع الاتفاقات ، وشن مؤخرا هجوما عسكريا على قوة حفظ السلام في ليبريا بأسلحة ثقيلة تلقاها وكدسها مع التظاهر بأنه يسعى الى تحقيق التسوية التفاوضية للصراع . وبدلا من الانسحاب من الأجزاء التي يحتلها هو ومقاتلوه الآن من بلادي ، فان تايلور ، شأنه شأن جميع الطغاة قبله ، تقدم مؤخرا بدعاوى اقليمية ضد بلدي ، وتوجه باللوم الى بريطانيا على الحدود الدولية الحالية القائمة بين سيراليون وليبريا .

وسيراليون ، باعتبارها بلدا صغيرا ظل وفيا لهذه المنظمة واستثمر عبر السنين أمنه الدولي فيها ، يمثل أمام هذا المجلس بناء على ذلك طلبا لمساعدته في درء عدوان تايلور . وهذا الجهاز ، باعتباره راعيا للسلم والأمن الدوليين ، وخاصة أمن الأمم الصغيرة ، لا يمكن أن يقف عاجزا بينما تعيث مجموعة من العصابات فسادا نتيجة لانهيار القانون والنظام في دولة مجاورة ، وتتلقى السلاح والدعم من بعض الدول في المنطقة الافريقية التي ترى أن من مهامها نشر الثورة في العالم باسم الدين ، ومواصلة الانخراط في حملة لزعزعة الاستقرار والرعب ضد عضو مسالم وضعيف في هذه المنظمة .

وباسم بلدي وشعبه ، أناشد المجلس باتخاذ اجراء عاجل لوضع حد ، مرة والى الأبد ، للوصية تشارلز تايلور وشواره في الجبهة الوطنية ، التي إذا لم توقف في مواقعها فستؤدي الى عدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة دون الاقليمية بأكملها . فاليوم سيراليون هي التي تتعرض للهجوم ، ولكن توجد بلدان أخرى صغيرة وضعيفة بصورة مماثلة في المنطقة دون الاقليمية لا ينبغي السماح بأن تقع ضحية لعتريف الحرب الهارب الذي يتمثل هدفه في جعل ليبريا مركزا للاتجار بالمخدرات في منطقتنا إن تمكن من شق طريقه الى السلطة في مونروفيا .

ونعتقد أن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يتحمل هذا المسلك الاجرامي ضد دولة عضو في هذه المنظمة . إن سيراليون حكومة وشعبا تحمّل تشارلز تايلور مسؤولية الهجوم المسلح الذي شنه ضد بلدي والضرر البشري والمادي الذي ألحقه ببلدي وشعبه .

ولهذا تؤيد سيراليون مناشدة المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا لمجلس الأمن أن يفرض حظرا كاملا على جميع عمليات إيصال الأسلحة والأجهزة العسكرية الى ليبريا ، وخاصة ضد تشارلز تايلور وعصاباته في الجبهة الوطنية القومية ، ومطالبة جميع الدول باحترام التدابير التي اتخذتها المجموعة الاقتصادية لتحقيق حل سلمي للصراع في ليبريا . وبهذه الطريقة يمكن كبح عدوان تايلور على بلدي ووقف نهبه له .

وسيراليون ، بسبب الشقاء الذي تعين عليها أن تخبره نتيجة لعملها بالنيابة عن المجتمع الدولي ، تناشد الأمم المتحدة أن تقدم لها كل الدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي اللازم لتمكينها من مقاومة عدوان تشارلز تايلور .

والمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا تستأهل أيضا الدعم الكامل لهذه المنظمة ، التي تعمل وبتضحية كبيرة من جانب بعض دولها الاعضاء ، نيابة عن المجتمع الدولي ، من أجل استعادة السلم في ليبريا .

وإنني واثق بأن المجلس لا يريد أن يرى صومال أخرى في ليبريا . والامم المتحدة لا يسعها إلا أن تقدم دعمها الكامل للمجموعة . وإلا فإن النداء المجدد من أجل زيادة التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل صيانة السلم والامن الدوليين سيصاب بنكسة . وان اتخاذ إجراء حاسم وحازم من جانب مجلس الامن سيرسل الرسالة الصحيحة لجميع الفصائل في ليبريا - ولكن الى تشارلز تايلور بصفة خاصة - بأن المجتمع الدولي يرجوهم الامتثال لجهود السلم التي تبذلها المجموعة لصالح بلدهم ليبريا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل سيراليون على العبارات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي على قائمتي هو وزير الشؤون الخارجية والتعاون في توغو . أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد ناتشابا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بادئ ذي بدء أود أن أحييكم ، سيدي الرئيس ، وأن أحيي سلفكم وجميع أعضاء مجلس الامن على الشعور بالمسؤولية الذي أبديتموه في الموافقة على طلب المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا (المجموعة) لعقد المجلس من أجل النظر في الحالة في ليبريا .

إن هذه الجلسة التي تعقد في لحظة حرجة بوجه خاص في مأساة ليبريا ، ستسجل في التاريخ باعتبارها أحد المساعي في مجال تسوية الصراعات .

ومن منطلق تحليلي نجد أن مأساة شعب ليبريا تجتذب منذ بضع سنوات الوعي العالمي والتضامن الدولي نظرا لحجم الخسائر المادية والخسائر في الارواح والتشعبات العديدة للصراع بالنسبة لمنطقة غربي افريقيا دون الإقليمية .

إن الازمة الليبرية ، التي عُرضت في البداية وحتى لوقت طويل ، باعتبارها مجرد حرب أهلية وبالتالي مسألة داخلية ، تحولت بسرعة الى أرضية قوية تنشر زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلدان الاخرى لغربي افريقيا وبصفة خاصة في البلدان المجاورة لليبريا . وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد على أن كل دولة في المنطقة دون الإقليمية يمكن أن تتعرض لما تتعرض له ليبريا .

وإزاء ليبريا فإن رؤساء دولنا لم يدخروا أي جهد ولكن كما يقول دائما الرئيس اياديما رئيس جمهورية توغو فإن الجميع يمكن أن يصيبهم الكلل ماعدا هؤلاء الذين يسعون الى تحقيق السلم . نعم ، نحن نسعى الى تحقيق السلم - السلم لاشقائنا في ليبريا . وان الجهود الهائلة التي بذلها حتى الآن رؤساء دول المجموعة لحل الصراع في ليبريا تنبع من الرغبة النبيلة في الحفاظ على السلم والاستقرار باعتبارهما عاملين للتعجيل بالتكامل الاقتصادي في المنطقة دون الاقليمية والتقريب بين شعوب غربي افريقيا . وان رؤساء دولنا وحكوماتنا ، في حركة من أجل التضامن والعمل المشترك النموذجي ، يدلون بدلوهم من أجل تحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع ، ومن ثم يؤكدون عزمهم على إزالة أزمة يمكن أن تجب المنطقة دون الاقليمية بأسرها .

إن رؤساء دول وحكومات المجموعة ، من اجتماع الى آخر من لومي الى ياموسوكرو ، ومن اجتماع قمة الى اجتماع قمة آخر ، من داكار الى كوتونو الى أبوجا ، قدموا دليلا لا يدحض على عزمهم على منع تمزق ليبريا ، ووضع حد للمعاناة غير الانسانية التي يتعرض لها شعب ليبريا ، وإزالة الاخطار التي تتعرض لها البلدان المجاورة وتهيئة الظروف الضرورية لاستهلال نظام دستوري جديد يقوم على الديمقراطية ويشكل ضمانا للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي .

ومن الأمور الهامة في هذا الصدد خطة السلم الصادرة عن المجموعة ، التي تتيح أفضل إطار من أجل استعادة السلم في ليبريا .

كذلك من الامور الهامة تعبئة فريق الرصد التابع للمجموعة وهو قوة محايدة لحفظ السلام ، مسؤولة بصفة خاصة عن ضمان الامتثال لوقف إطلاق النار ورجوع الفصائل

المتحاربة الى معسكراتها ونزع سلاحها . وهنا نود أن نشيد إشادة مخلصة برجال فريق الرصد الذين يواجهون بعزم ، معرضين أرواحهم للخطر ، حماقة لعبة الموت التي ترتكبها فصيلة تشارلز تايلور .

ولهذا ، فإن رؤساء دول وحكومات المجموعة أكدوا بالكامل أهمية وجدوى النهج الإقليمي للسلم والأمن الدوليين .

بيد أن عدم امتثال الجبهة الوطنية القومية في ليبريا بقيادة تشارلز تايلور ، ونطاق الفظائع وتزايدها وخطر امتدادها الى بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية ، والاعتداءات التي يرتكبها أحيانا رجال تايلور ضد جنود فريق الرصد ، والقتل العمدي للراهبات الأجنبيات - كل هذه الحقائق تبين بوضوح التعقد الكبير للصراع الليبري وضرورة الحصول على دعم مجلس الأمن سعيا لحل هذا النزاع . وفي هذا السياق فإن رؤساء دول وحكومات المجموعة ، وفاء بالتزامهم من أجل إيجاد حل سلمي ، رأوا من الضرورة الحتمية إشراك المجتمع الدولي إشراكا كاملا في الجهود الرامية الى تسوية الأزمة الليبرية .

وبعملهم هذا ، فإنهم يضعون نصب أعينهم الفصل الثامن من الميثاق ، الذي ينص على أنه على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكشار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الاقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن .

كذلك يضعون نصب أعينهم الحاجة المطلقة لاتخاذ تدابير يكون من شأنها إجبار جميع أطراف الصراع على الامتثال امتثالا دقيقا لاتفاق ياموسوكرو الرابع .

وفي طلب المساعدة من مجلس الأمن ، فإن المجموعة ، بوصفها آلية دون إقليمية لتشجيع السلم والأمن ، تعتزم أن تؤكد من جديد إخلاصها لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تجد سبيل للخروج من المأزق الذي تتعرض له عملية السلم في ليبريا .

ولهذا من المهم لمجلس الأمن ، باعتباره الجهاز الرئيسي للمنظمة العالمية المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين ، أن يقدم دعمه الكامل لجهود ومبادرات المجموعة .

ولهذا السبب نشعر انه من الضروري للمجلس أن يتخذ عددا من التدابير العاجلة وعلى وجه التحديد فرض حظر على الاسلحة والمعدات العسكرية القاصدة ليبريا ، باستثناء تلك الاسلحة والمعدات العسكرية اللازمة لفريق الرصد ، وتفويض الامين العام بتعيين ممثل خاص في ليبريا من أجل تقييم الحالة والنظر في وسائل تعبئة فريق مراقب للامم المتحدة تكون ولايته مساعدة فريق الرصد في رصد وقف إطلاق النار والعملية الانتخابية .

وعلى أي حال ، فإن المجتمع الدولي سيدعى قريبا - أي بعد استعادة السلم - لتقديم إسهامه الكافي من أجل إعادة بناء ليبريا وإعادة اللاجئين والنازحين وإعادة إندماجهم في المجتمع .

بعد نهاية الحرب الباردة والزيادة المثيرة في أسرة الامم المتحدة ، يحدو شعوب العالم الامل المشروع في العيش في عصر جديد من السلام والاستقرار والرفاه .

وهذا يعني أن المنظمة العالمية اليوم ، وأكثر من أي وقت مضي ، تواجه مسؤولية تاريخية وهي أن تكون مرساة رئيسية للمبادرات المتخذة في مختلف أجزاء العالم لمنع ما يهدد السلم ولتسوية الصراعات بالطرق السلمية .

إن مخاطر تهميش افريقيا تصبح حقيقية إذا ما صاحبت الصعوبات الاقتصادية والمالية الكبيرة التي تتعرض لها القارة زيادة في الصراعات القائمة ومفاقمتها .

إن العمل هنا والآن لانهاء معاناة الشعب الليبري ولاستعادة السلم في ليبريا هو الرسالة التي يبعث بها رؤساء دول أو حكومات المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا إلى مجلس الامن ، وهي رسالة يتوقعون أن تلقى استجابة سريعة قوية تتفق مع هيبة الامم المتحدة الجديدة والسلطة والفعالية المتزايدتين لمجلس الامن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير خارجية توغو على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ .

السيد ممبنغيفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يرحب بأصحاب السعادة وزراء المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الذين هم معنا اليوم . ونود أن نشكرهم بشكل خاص على بياناتهم التي كشفت لنا الحالة المروّعة في ليبريا والنتائج المأساوية سواء في ليبريا نفسها أو في المنطقة دون الاقليمية بأسرها ، والمترتبة عن العنف والمذابح المنتشرة . ونحن نثني عليهم لمبادرتهم بعرض مقترحات محددة على مجلس الامن ترمي إلى حل الوضع في ليبريا .

إن الأزمة في ليبريا لا تزال قائمة معنا منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وبعد ثلاث سنوات من ذلك الوقت حيث أزهقت أرواح ٠٠٠ ٦٠ من المدنيين الابرياء وتدفق خلالها آلاف اللاجئين إلى بلدان مجاورة ، لم يعد من الممكن اعتبار هذه الازمة مسألة محلية خالصة يحلّها الليبريون أنفسهم . لقد انتشر الصراع الآن إلى بلدان مجاورة وهو لذلك يمثّل تهديدا ليس فقط للمنطقة ولكن للسلم والامن الدوليين . إن المجموعة الاقتصادية

لدول غربي افريقيا بذلت كل جهد في البحث عن حل سلمي للصراع الليبري . ودول غربي افريقيا التي اجتمعت في ياموسوكرو وجنيف وكوتونو وأبوجا عملت - بتأييد كامل من منظمة الوحدة الافريقية - على وضع إطار جدير بالثقة يمكن حل الصراع الليبري فيه .

لقد أعلن مجلس الأمن في مناسبتين ، يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ويوم ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ ، تأييده لتلك الجهود ولاتفاق ياموسوكرو الرابع باعتباره أحسن إطار ممكن لتسوية سلمية للصراع في ليبريا . لقد أنفقت المجموعة موارد نادرة وأرواحا غالية في هذا المسعى . ومن السليم أنها تسعى الآن إلى دعم المجتمع الدولي الكامل في تعزيز جهودها .

وبروح التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية ، وكمتابعة طبيعية منطقية للدعم الذي عبّر عنه المجلس من قبل لجهود المجموعة ، ينبغي لمجلس الامن أن يلقي بثقله الآن خلف الدعوة إلى الامتثال التام من جانب جميع الاطراف في الصراع الليبري لتعهداتها بموجب اتفاقات ياموسوكرو الرابعة . وبالاضافة إلى ذلك ، يعتقد وفد بلادي أن فرض حظر على الاسلحة من شأنه أن يؤثر تاثيرا كبيرا على خفض التسلح في البلد وبالتالي يمنع الكثير من الازهاق الفاشم الجاري للارواح . وفي هذا الشأن ، نطلب إلى جميع الدول الاعضاء أن تحترم حظر السلاح .

لقد كانت زمبابوي تود أن ترى المجلس يتخذ تدابير محددة فورية بشأن ليبريا بما يتمشى مع الخطوط التي طلبها وفد المجموعة . ومع هذا ، يقدّر وفد بلادي تقديرا تاما صعوبة القيام بهذا مع عدم وجود تقرير وتوصيات يقدمها الامين العام . ولذلك ، يرحب وفد بلادي بالطلب إلى الامين العام بإرسال ممثل خاص إلى ليبريا على وجه السرعة لتقييم أفضل طريقة لتعاون الامم المتحدة مع المجموعة بغرض تنفيذ اتفاق ياموسوكرو الرابع ، ليس فقط فيما يتصل بتحقيق وقف دائم للاعمال العدائية ولكن أيضا بخصوص العملية الديمقراطية التي توقظ ليبريا من كابوسها الحالي .

هناك من يذكروننا دائما بالعبء الذي لم يسبق له مثيل الذي تتحمله المنظمة الآن في مجال عمليات حفظ السلام وفي القيام برصد العمليات الانتخابية . ويرى وفد بلادي أن ثمة السلام لا يمكن أبدا أن يكون باهظا . وعلى أية حال ، لا يمكن إنكار أن

الاستثمار في السلم أقل كلفة سواء من الناحية البشرية أو الناحية المالية من الاستثمار في الحرب . ولذلك يحدونا أمل أن يعرض الأمين العام توصيات على المجلس تمكن المجتمع الدولي من أن يشارك بطريقة أكثر نشاطا في جهود السلام في ليبريا . وفي الوقت نفسه يحث وفد بلادي المجتمع الدولي على زيادة جهود الإغاثة الانسانية للشعب الذي يعاني في ليبريا .

إن نجاح الجهود الاقليمية في حل العديد من الصراعات التي نشهدها اليوم في جميع أنحاء العالم لا يمكن تعزيزها إلا إذا اعتمدت تلك الجهود الاقليمية على تأييد دولي أوسع نطاقا في وقت الحاجة . وليبريا توفر تلك الفرصة لتظهر نطاق الخيارات الواسع في التعاون بين المنظمات الاقليمية والأمم المتحدة . ولهذا ترحب زمبابوي بمشروع القرار الذي ينظر فيه المجلس . ونحن نعتبره خطوة أولى هامة في مشاركة المجتمع الدولي في جهود السلم في ليبريا .

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود الوفد الروسي في البداية أن يرحب بوزراء خارجية الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، الذين حضروا الى اجتماع مجلس الامن هذا ، وأن أشكرهم على البيانات التي استمعنا اليها توا . واننا ننظر الى مشاركتهم في عمل المجلس باعتبارها دليلا جديدا على التعاون المتزايد بين المنظمات الاقليمية والامم المتحدة بما فيه مصلحة السلم والامن الدوليين .

إن وفد الاتحاد الروسي يشاطر مشاعر القلق الشديد إزاء الصراع المسلح المستمر في ليبريا . وإن عدم تقيد بعض المجموعات الليبرية المتحاربة بتنفيذ الخطة الرامية الى تحقيق تسوية سلمية في ليبريا ، التي تم الاتفاق عليها تحت رعاية المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، سيؤدي الى تفاقم الوضع في البلاد ، وسيصبح محفوفا بالمخاطر لا على الدول المجاورة فحسب بل أيضا على السلم والامن الدوليين ، ولاسيما في منطقة غرب افريقيا . كما أن هناك تصعيدا للعنف ضد السكان المدنيين يهدد بأن يصبح "خيارا صوماليا" لليبريا ، الامر الذي قد تترتب عليه عواقب خطيرة للغاية .

لقد كانت روسيا ولا تزال تدعو ، هنا في مجلس الامن من بين أماكن اخرى ، الى ايجاد حل لمشكلة ليبريا يتم السعي اليه بصورة رئيسية على اساس اقليمي . وكان هذا أيضا مغزى النداء الاخير الذي وجهه وزير خارجية روسيا الى المشاركين في اجتماع المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الذي عقد في كوتونو في تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، وخاصة الى الاطراف الليبرية التي كانت ممثلة هناك ، بابداء روح الواقعية والمسؤولية حرصا على مستقبل بلدهم والبدء في السعي الى حلول لهذا الصراع الذي طال أمده تكون مقبوله للجميع .

إن خبرتنا في تسوية الكثير من الازمات ، بما فيها بعض الازمات في افريقيا ، توضح بشكل مقنع أن الطريق الواقعي والمثمر الوحيد هو طريق الحوار السياسي والتوفيق المتبادل .

ومن المؤسف أن الاطراف الليبرية المتحاربة ترفض الاصغاء الى نداءات مجلس الامن التي تدعوهم الى التقيد بتنفيذ أحكام الاتفاقات المختلفة المتصلة بعملية السلام ، بما في ذلك الامتناع عن اتخاذ أية اجراءات تهدد أمن الدول المجاورة .

واننا نرى أن من المفيد ، على ضوء الوضع الراهن ، دمج الجهود الاقليمية بجهود الامم المتحدة ، ولاسيما في مجال ضمان الامن ومنع نشوب الصراعات وحلها . وفيما يتعلق بالوضع في ليبريا نفسها ، يرى الوفد الروسي انه سيكون من الاهمية البالغة ومن المناسب جدا أن يتخذ مجلس الامن تدابير حاسمة ضد المجموعات التي ترفض التقيد باتفاق ياموسوكرو ، الذي يعد اساسا فعالا للتوصل الى تسوية سلمية لهذا الصراع .

ومرة أخرى ، نناشد جميع أطراف الصراع أن تتخذ خطوات متبادلة لايصال التسوية الليبرية الى حلول سياسية خالية من العنف في اطار الخطة المتفق عليها تحت رعاية المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا .

إن الوفد الروسي يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24827 ويأمل أن يعزز اعتماده الجهود التي يبذلها اعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا من أجل التقيد بشدة باتفاق وقف اطلاق النار وبالاتفاقات الاخرى المتصلة بعملية السلام في ليبريا ، التي ستسمح في نهاية الامر بتهيئة الظروف اللازمة لعقد انتخابات ديمقراطية في ذلك البلد .

وإن الاتحاد الروسي ، من جانبه ، على استعداد لتشجيع هذه الجهود والتعاون من أجل تحقيق ذلك مع جميع البلدان والمنظمات المهتمة في ايجاد تسوية سلمية .

السيد جيسي (الرأس الاخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني أرحب بوزراء المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، الذين جاءوا الى هنا لبحث ومناقشة هذه المشكلة البالغة الخطورة التي تعصف بمنطقة غربي افريقيا دون الاقليمية ، التي تنتمي اليها بلادي .

ما برح شعب ليبريا يعاني منذ سنوات من حالة مؤلمة ومؤسفة لا مثيل لها في تاريخه . فالحرب الاهلية الدائرة في ليبريا تسبب خسائر كبيرة في الارواح وتغرق ذلك البلد ، الذي كان بلد رخاء ونظام ، في شقاء وفوضى اقتصاديين .

إن ليبريا ، وهي من أوائل الدول المستقلة في افريقيا ، أصبحت للأسف مثالا مؤلما من الامثلة الكثيرة في قارتنا على الدمار الناجم عن استخدام العنف كوسيلة لحسم الخلافات السياسية والوصول الى السلطة . وأن نتيجة استخدام وسائل العنف هذه معروفة جيدا للجميع : الموت والدمار والمجاعة وأفواج اللاجئين والمشردين وانتشار الرعب .

إن على الاطراف في صراع الاشقاء هذا أن يكفوا عن استخدام العنف الجنوني وأن يحسموا خلافاتهم بالوسائل السلمية . وفي هذا الصدد ، من الاهمية بمكان أن توقف الاطراف أعمال القتال ، وان تحترم وقف اطلاق النار المتفق عليه في عام ١٩٩٠ وأن تتقيد بالاتفاقات التي أبرمتها بنية تحقيق السلم والاستقرار في البلاد .

إن الجهود التي تبذلها بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا من اجل المساعدة على التوصل الى حل سياسي للصراع وتحقيق الاستقرار السياسي جهود جديرة بالثناء وتستحق كامل دعمنا . وفي هذا السياق ، نطلب من جميع اطراف الصراع أن تتعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في جهودها للمساعدة في عملية تحقيق السلم والاستقرار في ليبريا ، لأن خطة السلام التي وضعتها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا تبقى أفضل اطار لحل الأزمة الليبرية .

إن اجراء انتخابات حرة ونزيهة هو السبيل الوحيد لفوز الحل العادل والدائم . وينبغي للذين ما زالوا يصرون على الاستيلاء على السلطة بالقوة أن يعلموا أنهم لن يجدوا من يتعاطف معهم في المجتمع الدولي ، ولن يحظوا في الحقيقة باعترافه .

لقد أصبح حجم الصراع في ليبريا عنصرا مزعزعا للاستقرار في غربي افريقيا برمتها ويشكل تهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين . ومن ثم ، فقد آن الاوان للامم المتحدة ، وبالاخص هذا المجلس ، للاشتراك بطريقة ملموسة في عملية الترويج بنشاط لايجاد حل سلمي للصراع .

وفي رأينا ، ينبغي للمجلس وللامم المتحدة بشكل عام القيام بدور أكثر نشاطا في مساعدة افريقيا على التصدي للصراعات العديدة التي تدمر للاسف الكثير من بلدان قارتنا .

تعد مناقشة اليوم تطورا ايجابيا ، لانها تشكل أول خطوة هامة في الاتجاه الصحيح ، وسيكون مشروع القرار الذي سنعتمده في نهاية هذه المناقشة ، اذا جرى تنفيذه بصورة صحيحة وعاجلة ، قيما للغاية في الترويج لحل سلمي للصراع يحظى بالقبول .

ويفرض مشروع القرار حظرا الزاميا على الاسلحة ، وهو اجراء كان ينبغي ، في رأينا ، أن يتخذ منذ وقت طويل ، لان انتشار الاسلحة والذخيرة لن يؤدي إلا الى تفاقم الصراع المسلح في ليبريا وتغذيته .

ويطلب مشروع القرار أيضا الى الامين العام أن يوفد على وجه الاستعجال ممثلا خاصا الى ليبريا لتقييم الحالة وأن يقدم تقريرا الى المجلس . ونحن نعتبر هذا الاجراء خطوة اولى نأمل أن تبين كيف يمكن للامم المتحدة أن تقوم بدور مفيد وحاسم في ايجاد حل سلمي للصراع في ليبريا .

ومما له أهمية مماثلة أن تستجيب الامم المتحدة للاحتياجات الانسانية لشعب ليبريا . أن العدد الكبير من المشردين الذين يهيمون في البلاد وآلاف الليبريين الذين لجأوا الى البلدان المجاورة في أمسّ الحاجة الى المساعدة .

ونأمل أن تقوم منظومة الامم المتحدة والدول والمنظمات الانسانية بزيادة مساعدتها الانسانية لضحايا الصراع في ليبريا .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود بادئ ذي بدء أن أرحب ، باسم وفد الصين ، بالوفد الوزاري للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الذي يترأسه السيد ت. هولو ، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بنن ، وأن أشكره على العرض الذي قدمه للتطورات الاخيرة للأزمة الليبرية .

إن حكومة الصين يساورها ، شأن حكومات البلدان الاخرى ، قلق عميق إزاء تطورات الحالة في ليبريا . فالصراع المسلح الذي اندلع في ليبريا في ١٩٨٩ مازال مستمرا منذ ثلاث سنوات . وقد أدى هذا الصراع ليس فقط الى اصابة البلد وشعبه بخسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات ، وإنما أيضا الى تهديد سلم وأمن الدول المجاورة والمنطقة بأسرها . وعلى مر السنوات الثلاث الماضية أو يزيد بذل المجتمع الدولي - وخاصة المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا - جهودا هائلة لتسوية مسألة ليبريا . ففي آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أوفدت المجموعة قوات حفظ السلام الى ليبريا ، وفي تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام ساعدت المجموعة أطراف الصراع على التوصل الى وقف لاطلاق النار . وفي تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي ، عقدت البلدان المعنية في المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا اجتماع قمة في ياموسوكرو واعتمدت اتفاق ياموسوكرو الرابع بشأن مسائل من قبيل وقف اطلاق النار ونزع سلاح قوات الأطراف المختلفة في ليبريا ، مما بعث أملا جديدا في ايجاد تسوية سياسية لمسألة ليبريا . ونحن نقدر ما بذلته المجموعة من جهود ايجابية وما طرحته من مقترحات بنّاءة للتوصل الى حل سياسي لأزمة ليبريا . ولكن منذ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، شهدت الحالة في ليبريا مرة أخرى تدهورا خطيرا . وألقى تكرر الصراعات المسلحة بظلال الشك على عملية السلام في ليبريا .

ووفد الصين يشعر بالقلق إزاء التدهور الجديد للحالة في ليبريا . ونحن نحث جميع أطراف الصراع في ليبريا على أن تُنهي فورا المواجهة فيما بينها ، وأن توقف اطلاق النار في أقرب موعد ممكن ، وأن تضع - بمعونة جهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا - اتفاق ياموسوكرو الرابع موضع التنفيذ الجاد من أجل تهيئة الظروف المواتية لايجاد حل سياسي . ويحدونا الامل في أن تسعى

الاطراف المعنية في ليبريا ، تحقيقا لصالح الامة والشعب ، الى ايجاد حل سياسي من خلال المفاوضات والحوار في موعد مبكر بهدف تحقيق المصالحة الوطنية النهائية ، حتى يتسنى الاسراع باعادة احلال السلم والاستقرار المحليين والشروع في المصالحة الوطنية .

إن شعب وحكومة الصين يتعاطفان تعاطفا عميقا مع ليبريا وشعبها إزاء ما قاساه من معاناة وأصابه من خسائر هائلة . ووفد الصين يقدر ويؤيد البلدان الافريقية والامم المتحدة والمجتمع الدولي في كل الجهود الرامية الى حقن اراقة الدماء في ليبريا ، والتوصل الى تسوية سياسية للصراع من خلال المفاوضات ، وإحلال السلم والامن الدائمين في ذلك البلد . ونأمل أن يتسنى ، بفضل الجهود المتضافرة للبلدان الافريقية والمجتمع الدولي بأسره ، احراز تقدم جديد في عملية ايجاد تسوية سياسية لأزمة ليبريا .

السيد بركنس (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرحب بالوفد الوزاري المبعوث من المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الى المجلس .

ويسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لاستعراض سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبريا . وأود أن أبدأ كلمتي بتحديد واضح لاهداف الولايات المتحدة في ليبريا ، ان هذه الاهداف هي : ايجاد تسوية تفاوضية تحت قيادة المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ؛ وتجريد كل الفصائل الليبرية المتحاربة من جميع أسلحتها ؛ وعودة قرابة مليون نازح ليبري الى ديارهم ؛ واجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل رقابة دولية ؛ وإنشاء حكومة موحدة ترتكز على احترام حقوق الانسان ، ومبادئ الديمقراطية ، والمسؤولية الاقتصادية .

ويحزنني أن نجتمع هنا اليوم في ظل خلفية تجدد الصراع في ليبريا . لقد ظل وقف اطلاق النار - الذي تم التوصل اليه بواسطة المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا - مستمرا بنجاح لمدة ٢١ شهرا . وفي آب/أغسطس من هذا العام بدأ خرق وقف اطلاق النار ، ثم انهار وقف اطلاق النار في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر عندما شنت الجبهة الاهلية الوطنية هجمات على قوة حفظ السلام الموفدة من دول غرب افريقيا التي كانت

تتولى حماية مونروفيا . واستمر الصراع في ضواحي مونروفيا ، بينما تعكف قوة حفظ السلام على اقامة خطوطها الدفاعية حول المدينة وقوات الجبهة الاهلية الوطنية تواصل تجاهل دعوات قوة حفظ السلام الى إبقاء الفصائل الليبرية المتحاربة داخل المعسكرات وتجريدها من السلاح .

والجهود الواسعة المبذولة بحُسن نية من أجل حل الصراع سلميا منيت بالفشل إزاء رفض الجبهة الاهلية الوطنية تنفيذ الاتفاقات التي وقّع عليها شارلز تايلور في ياموسوكرو وجنيف . ومازالت توجد كميات كبيرة من السلاح في كل أنحاء البلد ، ولا يشعر زهاء مليون ليبري نزحوا الى البلدان المجاورة والى مونروفيا بانهم يستطيعون العودة آمنين الى ديارهم . وتحولت الثورة ضد صمويل دو - التي يؤيدها معظم أبناء ليبريا - الى صراع شخصي مرير على السلطة في الوقت الذي تحدق فيه الاخطار بمصالح الامة .

ولا يمكن إعفاء أي من الفصائل الليبرية المتحاربة من اللوم على استئناف الاقتتال . فقد أظهرت عناصر كل فصيلة من الفصائل المتحاربة استعدادا لاستئناف الاقتتال أثناء تراكم العوامل التي أفضت الى نشوب الازمة الحالية ، وقد انتقدنا مرارا حركة التحرير المتحدة على الغارات التي شنتها في جنوب غربي ليبريا . ولكن لم يسهم أي عامل في اشاعة مناخ الريبة قدر تعنت الجبهة الاهلية الوطنية . ويتحمل شارلز تايلور ، بوصفه القائد الذي عقد له لواء الزعامة في الجبهة الاهلية الوطنية التي يخضع لسيطرتها نحو ٩٠ في المائة من أراضي ليبريا ، المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة سلم ياموسوكرو الداعية الى بقاء القوات داخل المعسكرات والى تجريدها من السلاح . وهو وحده الذي يستطيع أن يقرر تهيئة الظروف اللازمة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء البلد ، ولكنه اختار التذرع بحجج شتى حتى لا يفعل ذلك . والولايات المتحدة مازالت مستعدة للتعاون مع الجبهة الاهلية الوطنية ، ونحن نعترف بأن تايلور له شواغل أمنية مشروعة . لكن على تايلور أن يجد سبيلا للتعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا وأن يكف عن هجماته الدعائية والعسكرية على

تلك المنظمة الاقليمية . فاستمرار مقاومة الجهود الرامية الى تجريد الفصائل المتحاربة من السلاح ينذر بتواصل الصراع .

إن الغرض المعلن لقوات حفظ السلام هو أولا ، أن تدافع عن نفسها وأن تحبط قدرة الجبهة الاهلية الوطنية على شن هجوم على مونروفيا ؛ وثانيا ، أن تُقنع شارلز تايلور باستحالة تحقيق النصر العسكري ؛ وعلى تايلور أن يعود الى طريق التسوية التفاوضية ويقبل تجريد قواته من السلاح ، ويتيح لشعب ليبريا فرصة اختيار قادته من خلال انتخابات حرة ونزيهة . إن المشاكل التي تداهم ليبريا - مثل انتشار الاسلحة ، وانعدام الامن وتفشي اللصوصية ، وضخامة أعداد اللاجئين والنازحين ، وانهيار الاقتصاد - لن تتيح التوصل الى حل عسكري . ولكن علينا أن نبعث رسالة واضحة الى المعتدين في ليبريا وغيرها ، رسالة تقول إن العدوان لن يؤتي ثماره . وأي طرف يصل الى السلطة في ليبريا باستخدام القوة أو التزوير لا يحق له أن يتوقع اقامة علاقات عادية مع الولايات المتحدة .

إن جانبا كبيرا من التقدم الذي أحرز السنة الماضية فيما يتعلق بالتوصل الى تسوية سلمية قد ضاع وتبدد ، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا ما أنجزته المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا من خلال التدخل والتفاوض . وقد أوضح ارسال قوة لحفظ السلام من ستة من بلدان افريقيا الغربية في آب/أغسطس ١٩٩٠ أن هناك اصرارا افريقيا لم يسبق له مثيل على المبادرة الى ايجاد حل اقليمي للصراع . وقد نجحت قوة حفظ السلام الموفدة من دول غرب افريقيا في وقف الاقتتال ، والفصل بين الفصائل المتحاربة ، واتاحة الفرصة لتدفق المساعدات الغوثية لدرء المجاعة وتنفيذ وقف اطلاق النار وإنشاء إطار للمفاوضات السلمية .

وفي بلد سادته الفوضى ، فان فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا (المجموعة) وفّر النظام ومعقلا للأمن في مونروفيا ، وهرب مئات الالاف من الليبريين إلى المدينة التي تنعم بأمن نسبي . وقد حظيت قوات فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للمجموعة بتأييد الجماهير وعملت بانضباط ورح الاحتراف خلال وقف إطلاق النار الذي دام ٢١ شهرا . إن قوات فريق الرصد تبقى عمليا القوة الوحيدة في ليبريا التي لم تتورط في انتهاك حقوق الانسان ، وهي القوة العسكرية الوحيدة التي لا تعمل بدافع التبجيل الشخصي . ومن الواضح أن قوات فريق الرصد تود أن تعود إلى بلدانها ، لكن أهمية بقائها حاسمة للسلم والانتخابات الحرة والاستقرار الاقليمي .

وعلى الرغم من أن ارسال قوات حفظ السلم إلى ليبريا كان قرارا اتخذته حكومات فريق رصد وقف اطلاق النار بمبادرة ذاتية ، فإننا أيّدنا هذا الجهد منذ البداية . وبالاضافة إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار من المساعدات الانسانية إلى ضحايا الصراع الليبري ، فقد قدّمنا ما مجموعه ٨,٦ ملايين دولار كمساعدة مباشرة إلى المجموعة ، و ١٨,٧٥ مليون دولار كهبات عسكرية ثنائية إلى الدول الأعضاء في المجموعة لدعم فريق رصد وقف اطلاق النار . إن الجهد هذا لقي التأييد من جانب منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، لكن بلدان المجموعة الاقتصادية تتحمل النصيب الأكبر من تكاليف مرابطة فريق رصد وقف إطلاق النار في ليبريا .

وعلاوة على توفير الدعم المادي للمجموعة الاقتصادية والمساعدة الانسانية لليبريين ، فإن الولايات المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في تسريح جميع الفصائل الليبرية ، وللمساعدة في ضمان أن تكون الانتخابات المقترحة حرة ونزيهة . وبغية ضمان تحقيق تقدم حقيقي ، فإن الأمر يستدعي نزعا شاملا للسلاح . وتجربتنا في أنغولا ، وكمبوديا ، وأماكن أخرى تدل على أن السلم من غير نزع السلاح يكون في أحسن الأحوال هشا للغاية . وهذا ينطبق بصورة خاصة على ليبريا ، حيث أن انتشار السلاح يواكبه عدم الانضباط ، والمخدرات ، وانتهاكات حقوق الانسان على نطاق واسع .

إن نجاح الجهود الاقليمية الرامية إلى الحفاظ على السلم في ليبريا أمر حتمي ، ويمكن للتخلي عن عملية السلم الاقليمية أن تقود إلى استئناف الأعمال العسكرية أو إلى كارثة انسانية محتملة . إن الاستيلاء على السلطة بصورة دموية سيصيب التطلعات الديمقراطية في افريقيا بنكسة ، وسيؤدي إلى الاستنتاج القائل بأن القوة تصنع الحق . إن الخارجين على القانون في المنطقة ، وعدد كبير منهم يبقي على اتصالات مع تشارلز تايلور ، سيلقون التشجيع لنقل معركتهم إلى الشوارع بدلا من العمل من خلال العملية السياسية . فلو فشلت الجهود المتضافرة للمجموعة الاقتصادية في ليبريا ، فإن المنظمة الاقليمية لن تتجرأ على خوض ميدان حفظ السلم وحل الصراعات في المستقبل ، وسيتزايد الضغط بسرعة ، الأمر الذي يستدعي تدخلا مباشرا من جانب الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة . إننا مدينون للمجموعة الاقتصادية بالدعم الكامل بوصفها أداة للضغط على الزمر الليبرية المتحاربة بغية تنفيذ خطة السلم التي تدعو إلى تجميع القوات في المعسكرات ، ونزع السلاح وإجراء انتخابات حرة ونزيهة .

السيد لدسوس (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبدأ بالترحيب بوزراء الشؤون الخارجية للبلدان الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، الذين يعبّر حضورهم اليوم في المجلس عن خطورة المواجهات في ليبريا ، والجهود التي تزمع بلدان المنطقة - والتي تعي جميعها ذلك - على أن تبذلها بغية التوصل إلى تسوية من خلال الحوار .

إن هذه الحالة المأساوية تتطلب أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد لإعادة إقرار السلم في هذا البلد البائس ، حيث لا يوجد هناك ما يوحي بوجود حل سياسي دائم قريب المنال . على عكس ذلك ، فإن القتال تكثّف منذ بداية تشرين الأول/اكتوبر ، مهددا بالخطر جميع سكان ليبريا . ولقد عانى السكان المدنيون من خسائر فادحة ومروّعة .

وفي هذا الصدد ، أشيد إشادة خاصة بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تستمر ، في ذروة الأعمال القتالية ، بتقديم المساعدة لسكان ليبريا .

ونظرا إلى هذه المأساة ، لم يفت فرنسا أن تحيي الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لإعادة السلم إلى ليبريا . وقد أيدنا ، بوجه خاص ، محاولات الوساطة التي قامت بها لجنة الخمس المنبثقة عن المجموعة الاقتصادية ، والتي أدت إلى اتفاق ياموسوكرو الرابع . ولقد تابعنا باهتمام اجتماعيّ كوتونو وأبوجا اللذين نظمتهما المجموعة الاقتصادية الاول في تشرين الاول/اكتوبر والثاني في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر . ونشاطر الامل الذي أعرب عنه في هاتين المناسبتين في أن يجري أخيرا احترام وقف اطلاق نار دائم ، ونؤيد اللجوء إلى المجتمع الدولي لدعم الجهود التي تبذلها الاطراف والبلدان في المنطقة .

إن الرسالة التي يقدمها اليوم وزراء الشؤون الخارجية في افريقيا الموجودون في المجلس اليوم واضحة : من الملحّ أن تقيم الامم المتحدة اتصالا مع الاطراف في ليبريا . لهذا ، تؤيد فرنسا بوجه خاص الدعوة إلى وقف اطلاق نار دائم ، وارسال ممثل خاص للامين العام إلى ميدان الحرب وإلى المنطقة في مهمة لتقصي الحقائق . ويبدو أنه من الضروري أن نحصل على تقرير مفصّل من الامين العام يعرض فيه الحالة ميدانيا ، ويضع التوصيات التي يراها ضرورية أكثر من غيرها من أجل توفير الظروف لوقف اطلاق نار دائم . بيد أن خطورة الازمة الليبرية تتطلب تحركا سريعا . لذلك ، نأمل في أن يشكّل الامين العام لجنة تقصي الحقائق من غير إبطاء .

وأخيرا ، تؤيد فرنسا فكرة حظر عام وشامل على جميع شحنات الاسلحة والمعدات العسكرية لاطراف الصراع في ليبريا . وفيما يتعلق بالدور الذي ينبغي لمجلس الامن أن يضطلع به في مجال الرقابة وذلك بموجب الفصل السابع من الميثاق ، فإننا نرحب بالحكم الذي أدخل في مشروع القرار المعروض على المجلس ، والذي يطلب من المجلس أن يدرس ، على أساس تقرير الامين العام ، بعض التدابير لتنفيذ مشروع القرار ، ولا سيما الفقرة ٨ منه .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أبدأ بالترحيب بحضور عدد كبير من الوزراء من بلدان غربي افريقيا في هذه القاعة . والجدير بالذكر أنهم جاؤوا إلى مجلس الامن للمشاركة في هذه المناقشة ،

واعتقد انه لمن الجدير أن نشكرهم بالغ الشكر على الجهود التي بذلوها لتحقيق السلم في دولة مضطربة للغاية في غربي افريقيا ، وعلى التضحيات ، التي بذلوها ، المادية منها والانسانية . واعتقد حقيقة أنهم جديرون بشكر المجلس على ذلك .

إن المملكة المتحدة تبقى قلقة للغاية حيال الصراع المستمر والمذابح العشوائية في ليبريا ، وحيال فشل كل المحاولات الاخيرة لتحقيق وقف اطلاق نار . وثمة سبب خاص يدعو إلى القلق في الوقت الراهن هو محنة اللاجئين في مونروفيا ، الذين يعتقد أنهم يتجاوزون اليوم ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ .

ولقد رحّبنا وايّدنا باستمرار المبادرة التي اتخذت زمامها بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا (المجموعة) بغية محاولة حل الازمة في ليبريا عبر الجهود الاقليمية . ونامل في أن تتمكن المجموعة من مواصلة بذل هذه الجهود التي تعتبر مثالا نحتذي به جميعا . وجدير بالتذكير الوضع المروّع الذي كان سائدا في مونروفيا صيف عام ١٩٩٠ قبل تدخّل قوة حفظ السلم التابعة للمجموعة الاقتصادية . ونحن ندرك تماما الجهد الذي بذلته دول المجموعة الاقتصادية في السنتين الماضيتين بغية التوصل إلى حل عادل للصراع ، ونؤيد تماما خطة السلم التي وضعتها المجموعة الاقتصادية ، واتفاق ياموسوكرو الرابع اللذين يمثلان الاساس لحل عادل وسلمي للصراع في ليبريا .

إن المملكة المتحدة تدين أعمال الاطراف التي فشلت باستمرار في احترام الاتفاقات التي تم التوصل اليها ، أو في تنفيذ الدعوات المتكررة من أجل وقف اطلاق النار . وتلك الفصائل في ليبريا . وثمة فصيلة من بينها أشد بروزا - ترفض القبول بحقيقة انها لن تستطيع الحصول على السلطة بالوسائل العسكرية . هذه الفصائل هي التي تتحمل وحدها مسؤولية الازمة الراهنة . إن التحدي هذا يدعو إلى الاشمئزاز . إن ما بعث فينا الامل هو التصميم المتجدد ووحدة الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية في مواجهة التحدي ، وهو ما انعكس في القرارات التي اتخذتها قمة أبوجا . ونحن نرحب بالموقف الذي اتخذته المجموعة الاقتصادية ، والذي استعرضه وفد الوزراء الزائر .

(السير ديفيد هناي ،
المملكة المتحدة)

ووفد بلدي يؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس . ونحن نرحب ، على وجه الخصوص ، بالاقتراح القائل بأن يجري تعيين ممثل خاص للأمين العام لتقييم الوضع وتقديم تقرير إلى المجلس . وندعو كل الاطراف في هذا الصراع إلى أن تدرك عقم العنف المستمر ، وأن تتعاون تماما مع قوة حفظ السلم التابعة للمجموعة الاقتصادية ومع الممثل الخاص للأمين العام عندما يُعيّن وذلك من أجل ضمان حل سلمي لهذا الصراع المأساوي .

السيد أيالا لاسو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود في البداية أن أرحب بالنيابة عن حكومة إكوادور وبالاصالة عن نفسي بالوزراء الموقرين لحكومات غربي افريقيا الموجودين هنا بيننا اليوم ، وأن أقدم اليهم دعم اكوادور في المهمة الشاقة التي يضطلعون بها شخصيا وحكوماتهم من أجل استعادة السلم في ليبريا وفي ذلك الجزء المضطرب من العالم .

لقد ظل مجلس الامن يتابع منذ شهور بقلق الحالة في ليبريا . وقد اتضح قلقه هذا في البيانين الرئاسيين الصادرين في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وفي أيار/مايو من هذه السنة ، اللذين عن طريقهما وافق على الجهود السلمية التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، وطلب احترام وقف اطلاق النار ودعم العمل الانساني للامم المتحدة وأيد اتفاق ياموسوكرو في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ باعتباره أفضل سبيل ممكن لإيجاد حل سلمي للصراع ، ودعا الاطراف الى استعادة السلم الى البلد وضمان ألا تؤثر الازمة على البلدان المجاورة .

ونحن أعضاء المجلس قد لاحظنا بأسف كيف تفاقمت مشاكل ذلك البلد ، الذي وُلِد وهو يحلم بالحرية ، متسببة في آلام للشعب ، وفي نفس الوقت مادّةً آثار الازمة الى البلدان المجاورة ، مما أضفى الطابع الدولي على الازمة .

وهذا يتطلب مشاركة جديدة ومتنامية من جانب المجلس دعما للجهود الاقليمية لان وجود المشكلة يهدد السلم والامن في المنطقة دون الاقليمية في مجموعها .

وإن المجلس ، إذ يجتمع اليوم ، قد استجاب على نحو ايجابي وعاجل للطلب المقدم من وزير خارجية بنن ، بالنيابة عن المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، ووزير خارجية ليبريا .

وبالإضافة الى ذلك ، إن مشروع القرار الذي نعد لاعتماده يستجيب لإرادة المجلس في أن يسهم بشكل فعال في التوصل الى تسوية سلمية ودائمة للمشكلة في إطار السلطة التي يتمتع بها بمقتضى الميثاق للعمل في حالات من النوع الذي ننظر فيه . ومن الضروري أن نسترعي الانتباه الى دعم المجلس لجهود المجموعة الاقتصادية لدول غربي

افريقيا من أجل استعادة السلم ، واتفاق ياموسوكرو الرابع ، الذي يعتبر احترامه وتنفيذه من قبل جميع الموقعين عليه أصح أساس بالتاكيد لحل تفاوضي سلمي للصراع .

ومن الضروري أن تحترم كل الاطراف احتراما صارما اتفاقات وقف إطلاق النار وأن تمتثل بالكامل لقواعد القانون الإنساني الدولي ، مما من شانه أن يزيل معاناة شعب ليبريا ويسهل إجراء المفاوضات السلمية من أجل إيجاد حل للمشكلة .

ويطلب المجلس أيضا الى الامين العام أن يرسل على نحو عاجل ممثلا خاصا الى ليبريا ، ولا شك في أن تقييمه وتقريره سيجعلان من السهل في المستقبل أن يتخذ المجلس إجراء في هذا الصدد .

ومن بين أهم القرارات التي اتخذها المجلس تاييدا لانشطة المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا فرض حظر عام وكامل على جميع شحنات الاسلحة والمعدات العسكرية الى ليبريا . وكما قال وزير خارجية ليبريا إن الغرض من هذا الحظر هو حمل الاطراف المتقاتلة على نبذ خطتهم العسكرية واتباع خطة سياسية من أجل حل المشكلة .

وتأمل اكوادور بأن الامتثال من جانب جميع الدول لهذا القرار سيساعد على إزالة العنف ، وسيسهل نجاح جهود السلم التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، وسيساعد على استعادة السلم ، والرخاء والديمقراطية الكاملة في ليبريا من خلال إجراء انتخابات نزيهة وحرة وفقا لاتفاق ياموسوكرو الرابع .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء تفاقم الحالة في ليبريا ، حيث أسفر القتال الضاري عن قتل الكثير من الناس الابرياء وتشريد آخرين لا حصر لهم .

وتتطلب الحالة أن نوجه نداء الى الاطراف المعنية بوقف القتال فورا وبالاحترام الصارم لوقف إطلاق النار . ومن المهم أن تؤكد الاطراف مرة أخرى التزامها باتفاق ياموسوكرو ، الذي يوفر أفضل إطار للحل السلمي للصراع .

وتثني اليابان على المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا على جهودها الدؤوبة لوقف الصراع على نحو عاجل ، وستواصل دعم هذه الجهود .

وتعتقد اليابان أن الامين العام ينبغي أن يرسل على نحو عاجل ممثلا خاصا الى ليبريا لتقييم الحالة وتقديم تقرير الى مجلس الامن يتضمن توصيات في أسرع وقت ممكن . ومن المتوقع أن يقوم الممثل الخاص بتنسيق جهوده على نحو وثيق مع جهود المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا .

وأخيرا ، أود أن أناشد المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد دعمه للمساعدة الانسانية المتزايدة لضحايا الصراع في ليبريا .

السيد آريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسر فنزويلا أن ترحب بوزراء خارجية بلدان غربي افريقيا الذين يشاركون اليوم في هذه الجلسة للمجلس . ونود أن نعرب لهم عن دعمنا وتقديرنا .

لقد كانت ليبريا طوال ما يقرب من ثلاث سنوات ضحية لحرب مدنية ، حرب ضد نفسها ، كلفت حتى الان آلاف الارواح . إنه مجتمع آخر يقع ، مثل الصومال ، ضحية التجارة الدولية غير المسؤولة بالاسلحة ، التجارة التي تولد ما يسمى بالصراعات القليلة الحدة ، ولكن هذه الصراعات تتسبب في نسبة عالية من القتلى .

يستجيب مجلس الامن اليوم الى طلب ليبريا وطلب المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بالمساعدة على إيجاد حل للأزمة في ليبريا ، وهذه الأزمة تهدد ، كما أشار أعضاء المجموعة ، السلم والامن الدوليين وتكتسب حقا أبعادا انسانية مأساوية .

لقد أيدت فنزويلا الطلب بإشارة هذه المسألة أمام مجلس الامن لاننا مقتنعون بأن المجلس ينبغي أن يكون يقظا وحساسا حيال المسائل التي تهم المنظمات الإقليمية وتؤثر عليها . وإن المجلس يتحمل مسؤولية التجاوب معها دون الإضرار بالتزاماته وسلطته التي لا يمكن انكارها ولا يمكن تجنبها .

ومنذ تشكيل لجنة الوساطة في ١٩٨٩ ، بذلت حكومات غربي افريقيا جهودا دبلوماسية وسياسية غير عادية ، تتراوح من المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ الى تنظيم حكومة انتقالية وعملية انتخابية . وهذه مؤشرات واضحة على تحملها بجدية لمسؤولياتها وفقا للفصل الثامن من الميثاق .

وإن الوزراء التسعة للمجموعة الذين تكلموا اليوم انطلاقا من ولاية كلفهم بها رؤساء الدول أو الحكومات التي ينتمون اليها أبلغوا المجلس بمدى تعقد العملية التفاوضية السياسية على جميع المستويات مع جميع الأطراف من أجل إيجاد حل سلمي .

وتمثل مجموعة دول غربي افريقيا مثالا قيّما يثير الإعجاب على التضامن مع ليبريا في معاناتها ومسؤوليتها عن منطقتها ، حيث تهدد الأزمة الليبرية بالانتشار .

إن المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا مثال رائع وشجاع على التضامن مع معاناة ليبريا ، وعلى المسؤولية التي تتحملها تجاه منطقتها التي تهدد أزمة ليبريا بالانتشار فيها . والتحذير الذي جاء على لسان ممثل سيراليون اليوم من أن بلده معرّض لخطر مهلك ، دليل كاف على ذلك التهديد .

إن التصميم الراسخ الذي أبداه رؤساء دول أو حكومات المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، يفرض على المجلس أن يوفر المساعدة المطلوبة لكي لا ينهار هذا الجهد الضخم من أجل تحقيق السلم ، ولكي نتفادى تعريض السلم والامن الدوليين للخطر من جراء الانتشار الوشيك لهذا الصراع الرهيب .

إن ضمان خيار السلم الدائم في ليبريا على أساس المصالحة الوطنية واضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمعها هو ، دون شك ، مهمة صعبة ستقتضي بذل جهود مستمرة من قبل بلدان غربي افريقيا ، وتعاونا حقيقيا من بقية البلدان خارج المنطقة ، والتي لها القدرة على التأثير على العملية .

وتنضم فنزويلا إلى مؤيدي مشروع القرار هذا ، الذي يمثّل التزاما جديدا من جانب منظمتنا في منطقة غربي افريقيا المضطربة هذه .

السيد سرينيفاسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنا ، نحن أعضاء المجلس ، أن نرحب بيننا اليوم بسبعة وزراء من الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا . لقد بادروا بالمجيء إلى نيويورك لاسترعاء انتباهنا الى الحالة الخطيرة ، بل والمأساوية للغاية ، السائدة في ليبريا ، ولطلب مساعدة المجلس في الجهود الضخمة والجديرة بالثناء التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا من أجل ايجاد حل لهذه الأزمة .

لقد استمعنا باهتمام الى بياناتهم اليوم . لقد استخدمت السلطات العليا في بلدان المنطقة قدرا كبيرا من التفكير والحكمة ، وأفضت جهودها الى مجموعة من الاتفاقات التي أيدتها الأطراف الليبرية ذاتها ، والرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في هذا البلد . وللأسف ، استمرت الأعمال القتالية بالرغم من هذه الجهود .

وقد أدى القتال في ليبريا ، منذ أن بدأ قبل ثلاث سنوات ، إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى ، وإلى معاناة لا توصف لأعداد أكبر من الشعب . وبالاضافة إلى ما أصاب

هذا البلد من دمار ، وقع المدنيون الابرياء ضحية هذا الصراع بين الاشقاء ، وهربت أعداد كبيرة من اللاجئين الى البلدان المجاورة . واضطرت مئات عديدة من رعايا بلدي إلى الجلاء عن مونروفيا ، ومن لم يغادروا منهم مازالوا يتعرضون للخطر . ومن الواضح أن هناك بعدا دوليا لهذه الحالة التي تشكل تهديدا للسلم والامن الاقليميين . وقد حظيت جهود المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، في هذا السياق الاقليمي ، بتأييد منظمة الوحدة الافريقية .

لقد اهتم مجلس الامن ، في الواقع ، بالحالة في ليبريا منذ بداية العام الماضي . ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أيّد مجلس الامن الجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، ودعا أطراف النزاع الى احترام الاتفاقات التي وقّعتها بنفسها ، والى التعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، من أجل إقرار السلم والامن في ليبريا . وفي البداية ، وعند تشكيل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة ، لاحت بعض بوادر التحسن في الحالة ، إلا أن الصراع بدأ بالتدهور من جديد في أيار/مايو ١٩٩٢ . وأعرب مجلس الامن عن رأيه ، مرة أخرى ، في بيان رئاسي أعلن فيه أن اتفاق ياموسوكرو الذي وضع تحت إشراف المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، يمثّل أفضل إطار ممكن للتسوية السلمية للصراع الليبري ، لانه يهيئ الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبريا . ودعا المجلس الاطراف مرة أخرى الى احترام وتنفيذ الاتفاقات المختلفة بشأن عملية السلم ، والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يعرّض للخطر أمن الدول المجاورة .

وكما أوضحت البيانات التي استمعنا إليها اليوم من ممثلي بلدان المنطقة ، لم يكن لهذا الإجراء أية جدوى بل إن الحالة ازدادت تفاقما . فلم تنفّذ اتفاقات ياموسوكرو بعد إلا جزئيا ، ولم تؤد جهود المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الرامية إلى تنفيذ تلك الاتفاقات إلا إلى مزيد من الاعمال القتالية . ولهذا السبب ، ناشدت المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، وبحق ، أن يقدم المجلس دعمه لتعزيز جهودها . وطلب وزير خارجية ليبريا نفسه أن يتخذ مجلس الامن إجراء . ونحن نعتقد أنه يتحتم على المجلس الاستجابة لذلك .

إن مشروع القرار الذي ننظر فيه يدعو الى فرض حظر الزامي على الاسلحة في ليبريا . ونظرا للحالة السائدة حاليا في البلد ، فإن حظرا كهذا من شأنه أن يساعد على الحد من الاعمال القتالية وسفك الدماء ، هذا إضافة إلى أنه سيرسل إشارة سياسية واضحة إلى الاطراف ، مفادها أن المجتمع الدولي جاد في مطالبته بالسلم . ومما يتسم بنفس القدر من الاهمية الطلب الموجّه إلى الامين العام بإرسال ممثل خاص إلى ليبريا على وجه الاستعجال ، ليجتمع مع كل الاطراف المعنية ، ويقيم الحالة ، لكي يتاح للمجلس تحليل مستقل للحالة يمكن له أن يتصرّف على أساسه .

ويحدونا الامل في أن تتعاون كل الاطراف في ليبريا بشكل كامل مع الممثل الخاص ، لتمكينه من إعداد تقرير أمين عن الحالة . وسيكون وفدي بانتظار توصيات الامين العام باهتمام بالغ .

السيد بن جلون - توبيمي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا أن أرحب بالوفد الوزاري للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا .

من بين المشاكل العديدة التي تواجهها قارتنا ، تعد الازمة الخطيرة في ليبريا ، دون شك ، واحدة من أكثرها إثارة للقلق . فالحالة المأساوية التي سادت في هذا البلد الشقيق منذ شهور طويلة - بل وطويلة أكثر من اللازم - مبعث قلق عظيم ، بطبيعة الحال .

لقد تجسدت الجهود الدؤوبة التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، والتي تؤيدها المغرب ، في وضع خطة للسلم كان القصد منها أن تؤدي إلى تسوية سلمية للصراع ، عن طريق اجراء انتخابات حرة ونزيهة .

وحيث أن الحالة ، للاسف ، قد ازدادت تفاقما ، وأصبحت تشكّل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، كان من الطبيعي أن تلتمس المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا مساعدة الامم المتحدة ومجلس الامن . ونظرا لخطورة الحالة ، لم يتقاعس مجلسنا عن الاستجابة لهذا النداء بسرعة وبفعالية .

إن مشروع القرار الذي أعدّه المجلس يستجيب ، دون أي شك ، مع الحذر بطبيعة الحال ، ولكن بطريقة جادة وذكية ، للحالة الخطيرة السائدة في ليبريا . وفي الواقع ، يؤكد مشروع القرار على الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي ككل لدولة

عضو . فالمجتمع الدولي يشجع ، بلا لبس ، ووفقا للفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة ، منظمة دون اقليمية ، هي المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، بذلت قصارى جهدها لمساعدة إحدى دول منطقتها دون الاقليمية ، وحاولت بالطرق السلمية تسوية المشاكل المعقدة المقترنة بالحرب الاهلية التي تمزق أوصال هذا البلد الشقيق .

إن مشروع القرار الذي سيعتمد هذا المساء ، يرضينا تماما لاكثر من سبب . فهو أولا يستجيب لشواغل منظمة دون اقليمية في قارتنا افريقيا . وهو أيضا ثمرة جهد مكثف شارك فيه كل أعضاء المجلس . وبوصفي افريقيا ، أتقدم بالشكر الجزيل الى المجلس على ذلك .

ويشيد وفدي إشادة خاصة بالسفير خيسوس ، ممثل الرأس الاخضر ، على تكريس وقته لنا وعلى حكمته ، وإذا جاز لي القول ، على قدرته الفائقة على الاقناع .

لذا ، سيصوّت وفدي لصالح هذا النص ، الذي يؤيد بالكامل جهود المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا لإعادة إقرار السلم والامن والاستقرار في ليبريا ، ويفرض في الوقت ذاته حظرا عاما وكاملا على جميع شحنات الاسلحة ، بغية تحقيق الاستقرار في الحالة العسكرية في البلد ، ويدعو جميع أطراف النزاع الى احترام وقف اطلاق النار ؛ ويطلب إلى الامين العام إيفاد بعثة على الفور لدراسة السبل التي تمكننا من تعزيز التدابير المتخذة من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا .

إن الطريقة المتقنة التي فاتحت بها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا المجلس ، والسرعة التي استجاب بها المجلس ، عاملان يبعثان على التشجيع ، وعلى الامل في أن تتحسن الحالة ، وأن تحتل ليبريا - الممزقة والمدمّرة وغير المستقرة - مرة أخرى ، وعن قريب ، مكانها بيننا في سلم وهدوء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي ، ممثل موريشيوس الذي يرغب في الإدلاء ببيان بوصفه رئيسا للمجموعة الافريقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر .

أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بيرشوم (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي الشرف العظيم لوفد موريشيوس ، ولي شخصيا ، كرئيس للمجموعة الافريقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ، أن أخاطب مجلس الامن بشأن مسألة ذات أهمية حاسمة للسلم والامن في قارتنا .

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم ، سيدي ، على تقلدكم رئاسة مجلس الامن ، وأن أتمنى لكم كل نجاح في توجيهكم لمداولاتنا .

إن مجلس الامن ، بعقده اجتماعا خاصا على المستوى الوزاري بشأن التسوية السلمية للصراع في ليبريا ، دلل مرة أخرى على التزامه بتعزيز قضية السلم . ولاتزال بؤر التوتر والأزمات الإقليمية تمثل اليوم أخطر عقبات في وجه الاتجاهات الإيجابية التي برزت في العالم في السنوات الاخيرة ، وأدت إلى تغيير العلاقات الدولية . وبالتالي يشكل الصراع في ليبريا مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي بصفة عامة ، ولافريقيا في المقام الاول .

إن جهود الدول الافريقية من أجل وضع عملية لحفظ السلم ، وهي الاولى من نوعها على المستوى دون الإقليمي ، بتكلفة وتضحية باهظتين ، وخاصة بالنسبة للدول الاعضاء في اللجنة الدائمة للوساطة ولجنة الخمسة التابعتين للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، تستحق أعلى درجات الثناء .

ومنظمة الوحدة الافريقية قد أولت ، بدورها ، اهتماما تاما لهذه المسألة ، ووفرت الدعم السياسي للقيام بعملية سلام ، انطلاقا من روح إعلان أبوجا بشأن المبادئ السياسية . كما أن مجلس الامن أكد مجددا ، في أيار/مايو من هذا العام ، أن اتافق ياموسوكرو المبرم في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، يوفر أفضل إطار عملي ممكن للحل السلمي للصراع الليبري بتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبريا .

وبرنامج التشغيل الذي أعدته لجنة الخمسة في جنيف في أيار/مايو ، لتنفيذ الاتفاق ووزع فريق الرصد التابع للمجموعة الاقتصادية ، يبرز المشاعر الإيجابية التي

عبر عنها رؤساء دول المجموعة إزاء العملية الحالية لتعميم الطابع الديمقراطي فيما بين دول المنطقة ، والمشاركة الشعبية في التعددية السياسية . وهي مهمة طموحة كان تنفيذها سيساعد على تحديد الآليات المؤسسية المختمة للانتقال السياسي السلمي في ليبريا .

ولهذا فمن دواعي القلق العميق أن الحالة في ليبريا تتردى إلى درجة تستبعد معها احتمالات استعادة وقف إطلاق النار ونزع سلاح القوات المتحاربة وتجميعها في المعسكرات ، ناهيك عن أي أمل مباشر في إجراء الانتخابات الديمقراطية .

إن قوة الجبهة القومية الوطنية الليبرية التابعة لتشارلز تايلور قد لجأت إلى الأعمال القتالية ضد قوات حفظ السلام الخاصة بفريق رصد وقف إطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية . والفظائع التي تقترف ضد السكان المدنيين الأبرياء قد أدت إلى موت ما يقرب من ٣ ٠٠٠ شخص في الشهر الماضي ، وسببت تدفقات للاجئين إلى مونروفيا ، حيث الظروف حرجة ، وهذا أقل ما يمكن أن يقال .

إن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية ، محاولة شجاعة لحل صراع افريقي خطير بوسائل التسوية السلمية للمنازعات ، وليس عن طريق الحل العسكري . وهي تستأهل التأييد التام من المجتمع الدولي .

والتدابير المحددة في مشروع القرار (S/24827) تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق . وهي تنص على فرض الجزاءات وحظر السلاح ضد أطراف الصراع التي لا تحترم أحكام اتفاق ياموسوكرو ، وهي مبررة تماما في رأي وفدي .

ومساعدة الأمم المتحدة في هذه المرحلة أساسية لتجنب حدوث مأساة قد تترتب عليها عواقب واسعة النطاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم الأخير في قائمتي هو ممثل مصر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد العربي (مصر) : السيد الرئيس ، يجتمع مجلس الأمن اليوم لبحث الموقف المتدهور الناجم عن استمرار الصراع داخل ليبريا ، وامتداده إلى حدود الدول

المجاورة لها ، الامر الذي يشكل تهديدا للسلم والامن في منطقة غربي افريقيا ، ويوجب على مجلس الامن العمل لإنهاء هذا الصراع ، والتوصل إلى حل سلمي له . وفي هذا الصدد ، يرحب وفد مصر باشتراك الوفد الوزاري الافريقي في أعمال المجلس ، الامر الذي يعكس بوضوح الاهتمام الكبير الذي توليه دول القارة الافريقية للوضع في ليبريا .

لقد حاولت دول غربي افريقيا أن تساعد ليبريا على تجاوز محنتها بشكل يستحق الاشادة . وقامت دول المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بوضع خطة سلام ، وأعقبها اتفاق ياموسوكرو في تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي . وقد واصلت هذه الدول مساعيها الحميدة للتفاوض بين أطراف النزاع ، وحثها على الالتزام بوقف إطلاق النار ، وبدء الإعداد للانتخابات العامة . كما حاولت دول غربي افريقيا جاهدة خلق مناخ سلمي يعكس إرادة شعب ليبريا ، ويفتح الطريق لعلاج مشاكل الحرب وما صاحبها من دمار ، ويسمح بعودة اللاجئين ، وإعادة الحياة إلى شكلها الطبيعي .

إلا أن الواضح حتى الآن أن بعض أطراف النزاع غير مستعدة لتنفيذ الاتفاقات السابق الإشارة إليها ، بل إنها بدأت بالفعل في القيام بعمليات عسكرية ضد فريق الرصد المشكل من دول غربي افريقيا .

وإزاء هذا الموقف المتدهور الذي يهدد السلم والامن في منطقة تضم عددا من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، أصبح من اللازم على مجلس الامن أن يضطلع بمسؤولياته وفقا للميثاق ، وأن يتخذ من الإجراءات ما يكفل التزام أطراف النزاع بوقف إطلاق النار فورا ، وبدء تنفيذ خطة السلام وإعادة البناء . ولعل أهم هذه الإجراءات هو العمل وفقا لاحكام الفصل السابع من الميثاق ، بما يكفل حظر توريد السلاح إلى ليبريا .

في هذا الاطار فان موقف مصر يمكن ايجازه على الوجه الآتي : أولا ، تأييد الدور الذي تقوم به دول المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا (المجموعة) لاعادة السلم والامن والاستقرار في ليبريا ؛ ثانيا ، حث كل الاطراف على التعاون مع مجموعة المراقبين الموفدة من المجموعة والامتناع عن أي عمل من شأنه اعاقة قيامها بمهامها ؛ ثالثا ، حث كل الاطراف على الالتزام الفوري والكامل بوقف اطلاق النار ؛ رابعا ، أن يقوم الامين العام بتعيين مبعوث خاص له في ليبريا للاتصال بكافة الاطراف المعنية بهدف مساعدتها على التوصل الى تسوية سلمية .

إننا نرى أن للامم المتحدة دورا هاما في عملية بناء السلام بعد التزام الاطراف بوقف اطلاق النار ، وهذا الدور هو أن تساعد في الاعداد للانتخابات ومراقبة الانتخابات . كما نرى أن للوكالات المتخصصة دورا هاما في اعادة بناء الهياكل الاساسية في ليبريا .

في الختام ، إن وفد بلادي يؤيد اصدار مجلس الامن لقرار يشمل العناصر السابقة ، ويرى أن في ذلك اشارة واضحة للاطراف المعنية بأن المجلس لن يتوانى عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة ما تسفر عنه التطورات القادمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه في الوثيقة S/24827 . إذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن الامر على هذا النحو .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

إذن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24827 .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، اكوادور ، بلجيكا ، الرأس الاخضر ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، فنزويلا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا ، وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع باعتباره القرار ٧٨٨ (١٩٩٣) .

يرغب وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بنن الادلاء ببيان وأعطيه الكلمة .

السيد هولو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ، نيابة عن الوفد الوزاري للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا (المجموعة) الموجود هنا اليوم أن أعبّر لكم ، سيدي الرئيس ، عن شكرنا الخالص على ما أبديتموه من اخلاص ومقدرة ومهارة في ادارة أعمال مجلس الامن بشأن هذه المسألة الهامة ، مسألة الحرب الاهلية في ليبريا . التي يشكل استمرارها خطرا على السلم والامن في منطقة غربي افريقيا دون الاقليمية .

لقد أجرى المجلس مناقشة شاملة للموضوع أسفرت عن اتخاذ الاجراء القوي الذي تستلزمه هذه الحالة المأساوية . وقرار المجلس يرسل إشارة واضحة جدا للأطراف في المأساة الجارية في ليبريا . والواقع أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يسمح لهؤلاء الاطراف بأن يقوموا كما يشاؤون بازهاق أرواح وتبديد ثروات شعب له حق اختيار قادته بالوسائل السلمية الديمقراطية ، لا لشيء إلا مجرد ارواء تعطشهم للطغيان . كما أن القرار يعد تشجيعا لمساعي السلم الدؤوبة التي يبذلها رؤساء دولنا وحكوماتنا ، العازمون على استعادة السلم الى المنطقة دون الاقليمية التي تتوق الى تحقيق التكامل الاقتصادي لصالح شعوبها .

وإن افريقيا كلها ممتنة للمجلس على تقييمه السليم لحالة ليس من شأن استمرارها إلا اعاقة انتعاش اقتصادها ، كما أن استمرار تردي هذه الحالة يمكن أن يقوض أمنها وكذلك أمن بقية العالم .

ونيابة عن رؤساء دولنا وحكوماتنا ، أود أن أؤكد لمجلس الامن أن المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ستتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام في تنفيذ خطة السلم في ليبريا حتى يتسنى لشعب ليبريا ، الكادح الذي مزقته الحرب ، أن ينعم بالسلم والامن والوحدة في نهاية المطاف ويشرع ، بدعمنا ، في اعادة البناء وينهض مرة أخرى بتنميته في ظل عالم يسوده التضامن والاستقلال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم يعد هناك متكلمون مدرجون على قائمتي . بهذا يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥